

رئيس التحرير  
مفيد الجزائري

# طريق الشعب

يومية سياسية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي

عربية ودولية

6 الفائزة بجائزة نوبل للسلام:  
نقف معاً للدفاع عن سيادة القانون

الأخيرة

12 ضياء الشطري: المسرح مرآة  
لقضايا الناس وهمومهم

أخبار وتقارير

4 معارضو تعديلات الأحوال الشخصية  
في مواجهة التخوين والتهديد

أخبار وتقارير

3 أفكار من أوراق اليسار:  
تدهور العملة وتغول الفساد

## في خضمّ قرارات اقتصادية تثقل كاهل المواطنين

## الصراعات على المناصب تتواصل

# وقوى المحاصصة توسّع هياكل الدولة وتؤجل معالجة أزماتها

بغداد - طريق الشعب

السياسي على تحويل الاستحقاقات الدستورية إلى مؤسسات فاعلة وبرامج قابلة للتنفيذ. ويشير البصري في حديثه مع "طريق الشعب"، إلى أن استقرار العملية السياسية يُقاس بقدرتها على إنتاج سياسات عامة تستجيب لحاجات المجتمع وتضع المصلحة الوطنية فوق الحسابات الحزبية.

ويضيف أن استمرار المساومات على المواقع التنفيذية، بالتزامن مع تراكم الازمات والملفات الاقتصادية والخدمية، يثير تساؤلات جدية بشأن أولويات القوى السياسية وآليات اتخاذ القرار.

ولفت إلى أن الدولة التي تواجه تحديات مالية وتنموية تحتاج إلى ترشيد مؤسساتها وتعزيز كفاءة إدارتها، لا إلى توسيع هياكلها من دون بيان واضح للحاجة الفعلية إلى المناصب الجديدة، والمهام التي ستولاها، والعائد المتوقع منها على أداء المؤسسات العامة.

وفي الجانب الاقتصادي يؤكد أنه لا يمكن فصل القرارات المالية عن آثارها الاجتماعية، لأن أي إجراء يمس قيمة العملة أو القدرة الشرائية ينعكس بدرجات متفاوتة على دخول المواطنين، ولا سيما أصحاب الرواتب الثابتة والفئات محدودة الدخل.

ويتابع قائلاً، أن تقييم السياسات الاقتصادية ينبغي ألا يقتصر على حسابات الخزينة والإيرادات والنفقات، حيث يجب أن يشمل كلفتها الاجتماعية، ومدى قدرتها على حماية مستويات المعيشة، وتوزيع الأعباء بصورة عادلة.

وتكمن المشكلة الأعمق بحسب البصري، في غياب الربط الكافي بين المسؤولية السياسية والنتائج الفعلية للسياسات العامة؛ إذ لا يمكن بناء الثقة بالمؤسسات من دون معايير واضحة لتقييم الأداء، وشفافية في إدارة المال العام، ومساءلة عن القرارات التي لا تحقق أهدافها. ويزيد على حديثه قائلاً، أن الإصلاح المالي لا ينبغي أن يتحول إلى إجراءات يتحمل المواطن كلفتها وحده، بينما تبقى بنية الإنفاق الحكومي وامتيازاته بعيدة عن المراجعة الجدية.

ويشدّد على أن تجاوز هذه الاختلالات يتطلب الانتقال من إدارة الأزمات عبر التفاهات المؤقتة إلى إصلاح مؤسسي يستند إلى الدستور، ويعيد تحديد أولويات الإنفاق، ويربط استحداث المناصب والبرامج الحكومية بالحاجة الفعلية والجدوى الاقتصادية، مع اعتماد مؤشرات قابلة للقياس لمتابعة الأداء.



شيوعيو الناصرية يقودون تظاهرة وسط سوق المدينة رفضاً لقرار تعديل سعر صرف الدولار

على معايير اختيار الوزراء. ويشدد على أن تجاوز هذه المشكلة يتطلب إبعاد المحاصصة عن إدارة الوزارات، وإسناد المسؤوليات إلى شخصيات تمتلك الخبرة والكفاءة والقدرة على تنفيذ البرامج الحكومية.

ويخلص سلمان إلى أن الإصلاح الحقيقي يبدأ من مراجعة طريقة إدارة الدولة وتحديد أولويات الإنفاق العام، لا من مطالبة المواطنين بتحمل أعباء اقتصادية إضافية في وقت لا تزال فيه بنية اتخاذ القرار وتوزيع المسؤوليات بحاجة إلى معالجة؛ فنجاح الحكومة يُقاس بقدرتها على تحسين الأداء وتقديم الخدمات وإدارة الموارد بكفاءة، وليس بعدد المناصب التي تستحدثها أو التفاهات التي تعقدتها القوى السياسية.

### تساؤلات بشأن أولويات قوى السلطة

إلى ذلك، قال الناشط السياسي، زين العابدين البصري، إن جوهر الأزمة التي يواجهها العراق لا يرتبط بتعثر تشكيل الحكومات أو حتى الخلاف على توزيع المناصب فحسب، إذ يمتد إلى طبيعة إدارة الدولة ومدى قدرة النظام

ما يجعل تقييم جدواها ضرورياً في ظل الضغوط التي تواجهه الموازنة العامة. ويضيف أن توسيع الهيكل التنفيذي من دون تحديد الحاجة الفعلية إلى هذه المواقع ومردودها على الأداء الحكومي، لا ينسجم مع هدف ضبط النفقات.

ويشير إلى أن استمرار منطق المحاصصة في توزيع المناصب يعزز الانطباع بأن بعض القرارات تُتخذ لإرضاء القوى السياسية وتثبيت مكاسبها، بدلاً من الاستجابة لمطالبات الإدارة العامة. وفي ما يتعلق بتأخر استكمال التشكيلة الحكومية، يصف سلمان استمرار إدارة بعض الوزارات والمؤسسات بالوكالة بأنه خلل يؤثر في استقرار العمل التنفيذي، وقد يحد من وضوح المسؤوليات ومتابعة الخطط والبرامج القطاعية. ويؤكد أن استكمال الحكومة لا ينبغي أن يكون مجرد إجراء شكلي، بل خطوة تتيح تحديد المسؤوليات وتفعيل البرامج ومحاسبة المسؤولين عن نتائج الأداء.

ويضيف أن تعثر القوى السياسية في حسم الاستحقاقات الحكومية يضعف قدرتها على إقناع الرأي العام بجديتها بالإصلاح، ولا سيما عندما تتقدم الخلافات على توزيع المواقع

من تبعات الإخفاق السياسي، في وقت تتفاوت فيه الامتيازات والرواتب بين فئات المجتمع. ويشير إلى وجود مواطنين يتفاوضون رواتب متعددة، مقابل آخرين يعتمدون على راتب واحد محدود، محذراً من أن خفض قيمة الدينار العراقي ينعكس بصورة مباشرة على القدرة الشرائية ومستويات المعيشة، ولا سيما لدى أصحاب الدخل المحدودة.

### حكومة خاضعة؟

من جهته، يؤكد المحلل السياسي داود سلمان أن التوجه نحو استحداث مناصب حكومية ووزارات جديدة، بالتزامن مع الحديث عن العجز المالي والحاجة إلى ترشيد الإنفاق، يكشف عن تناقض في أولويات إدارة الدولة، ويثير تساؤلات بشأن مدى خضوع القرارات الحكومية لمطالبات الإصلاح المالي أم لضغوط التوافقات السياسية.

ويقول سلمان لـ "طريق الشعب"، إن المناصب الجديدة، حتى إن لم ترتب عليها أعباء مالية مباشرة كبيرة من حيث الرواتب، فإنها تستلزم نفقات إدارية وتشغيلية تتعلق بالمخصصات والمقرات والحمايات والنقل والإطعام وغيرها،

إلى الدستور، بدلاً من تجاوز أحكامه والاحتكام إلى الاتفاقات والتفاهات السياسية التي يصف بعضها بأنه غير دستوري وغير قانوني، مشيراً إلى أن المصالح والتوافقات بين القوى السياسية باتت تتحكم في تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب.

ويتابع أن استحداث أربعة مناصب جديدة لنواب رئيس الوزراء، إلى جانب التوجه نحو استحداث وزارات ومناصب أخرى، لا ينسجم مع حاجة العراق إلى تقليص النفقات التشغيلية وضبط الإنفاق العام، ولا سيما في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه الدولة.

ويرى أن الإصلاحات المطروحة لا تقترب من مصالح القوى السياسية المنتفذة، التي وصلت إلى مرحلة تعجز فيها عن إجراء أي إصلاح حقيقي. ويحذر من أن استمرار هذا النهج قد يقود إلى مزيد من الاضطراب السياسي، في حال عدم التوصل إلى حلول تعالج جذور الأزمة ضمن الأطر الدستورية.

وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، يلفت التميمي إلى أن المواطنين يتحملون جانباً كبيراً

في وقت تتفاقم فيه الأعباء المعيشية وتتنزّل الضغوط المالية، لا تزال القوى السياسية غارقة في خلافاتها بشأن استكمال التشكيلة الحكومية وتقاسم المناصب، وسط توجهات لاستحداث مواقع تنفيذية ووزارات جديدة تثير انتقادات بشأن جدواها وانسجامها مع متطلبات ترشيد الإنفاق العام.

ولا تقتصر تداعيات استحداث المناصب الحكومية وتوسيع الهيكل التنفيذي على استنزاف خزينة الدولة وزيادة النفقات التشغيلية، إنما تمتد إلى تشتيت القرار الحكومي وإرباك آليات إدارته، في ظل تعدد مراكز النفوذ وتداخل الصلاحيات وتضييع المسؤولية عن القرارات والنتائج. كما يسهم هذا النهج في ترسيخ الولاءات الحزبية داخل مؤسسات الدولة، وتحويل المواقع التنفيذية إلى أدوات لتثبيت نفوذ القوى المنتفذة وضمان مصالحها. وبهذا، تتحول المناصب الإضافية إلى عامل يضعف وحدة القرار ويقوض مبدأ المساواة، ويعمّق خضوع مؤسسات الدولة لمنطق المحاصصة على حساب الكفاءة والمصلحة الوطنية.

وبينما يُطلب من المواطنين تحمّل تداعيات القرارات الاقتصادية، مما فيها الإجراءات التي تمس القدرة الشرائية وقيمة الدخل، تتواصل التساؤلات بشأن استعداد القوى المنتفذة لمراجعة امتيازاتها وتقليص النفقات غير الضرورية، وربط الإنفاق الحكومي بالحاجة الفعلية والجدوى. ويرى مراقبون أن استمرار المساومات على المواقع التنفيذية، وتوسيع هياكل الدولة من دون تقييم واضح لمردودها، يعكسان أزمة أعمق في بنية النظام السياسي وآليات اتخاذ القرار، حيث تتقدم المصالح الحزبية على أولويات الإصلاح.

### قوى عاجزة عن إجراء أية اصلاحات

يقول الباحث في الشأن السياسي مجاشع التميمي إن الأزمات التي يشهدها العراق تعود كلها إلى أزمة في بنية النظام السياسي، في ظل عدم قناعة القوى السياسية بالنظام البرلماني بصيغته الدستورية، وسعي معظمها إلى المشاركة في الحكومة، فضلاً عن اتساع الخلافات السياسية وتداخلها مع التدخلات الإقليمية وعدم الالتزام بالسياقات الدستورية. ويضيف التميمي في حديثه مع "طريق الشعب"، أن معالجة الأزمات ينبغي أن تستند

## شهادات مزورة تحت قبة البرلمان

وعدالتها. فقد طلبت الوزارة الشهادات الابتدائية والمتوسطة والإعدادية للنواب، للتأكد من صحتها، فيما تُداول معلومات عن تسلم البرلمان قائمة بأسماء ٣٠ نائباً يُشتبه بتزويرهم شهاداتهم الدراسية، من دون صدور توضيح

يثير اضطراب وزارة التربية إلى إعادة تدقيق الشهادات الدراسية لبعض أعضاء البرلمان، بعد أن كانت قد دققت أيام الترشح للانتخابات، أسئلة جدية تتجاوز صحة هذه الوثيقة أو تلك، لتطال كفاءة إجراءات التحقق، وسلامة المنظومة الضامنة لنزاهة العملية الانتخابية

رامد الطريق

8 زراعية

أثار ارتفاع  
سعر الدولار  
على الزراعة والفلاح

أعلى مؤسسة تشريعية، يفترض أن يكونوا أول الملتمزين بالقانون، لا موضوعاً لشبهات تمس مواصفاتهم ومؤهلاتهم عند خوض الانتخابات. ثم يأتي الصمت البرلماني ليزيد الحاجة إلى كشف الحقيقة.

المطلوب هو تدقيق الإجراءات، وإعلان نتائج التحقيق بشفافية، ومحاسبة كل من يثبت تورطه أو تقصيره، سواء كان مرشحاً قدم وثيقة مزورة، أو جهة تم التحقق منها. فالمناصب العامة ليست امتيازاً يُنال بالتحايل والتلاعب.

وطن حر وشعب سعيد

TAREEK AL SHAAB

يومية سياسية

www.iraqicp.com  
tareekalshaab@gmail.com

طِرْ نَوْمُ الشَّعْبِ

سُرْعَة

يُصدرها الحزب الشيوعي العراقي

رئيس التحرير مفيد الجزائري الإدارة والتحرير بغداد ـ ساحة الاندلس ص.ب 55429

التحرير: 07809198542 الإدارة: 07709807363 التوزيع: 07904297133 الإعلانات: 07902147060

رقم الإعتماد في نقابة الصحفيين 599 مسجلة بدار الكتب والوثائق برقم 59 لسنة 1974 الطباعة: دار الرواد المهرهرة

# الخريجون يتظاهرون مطالبين بفرص العمل

## سعر صرف الدولار يفاقم أزمات العيش ويشعل احتجاجات المواطنين

لن تاريخ رفع سعر الصرف في السابع من الشهر الجاري، لتبلغ الخسارة ١٥٠ مليون دينار لكل مليار، ما يعد إجحافاً بحق التجار. وأشاروا إلى أن التقصير الحاصل يعود إلى إدارة المصرف، بسبب تأخير معاملاتهم المصرفية وحوالاتهم.

### تظاهرات أخرى

وشهد عدد من المدن تظاهرات ووقفات احتجاجية مطلية متنوعة؛ فقد نظم عدد من الأهالي وقفة احتجاجية أمام مديرية تربية المثنى، رفضاً لقرار دمج أربع مدارس وتذويبها في بناية واحدة، مطالبين الجهات المعنية بإعادة النظر في القرار وإيجاد حلول بديلة تراعي مصالح الطلبة والكوادر التدريسية.

وفي البصرة، تظاهر أهالي أبي الخصيب للمطالبة بإعادة مدير قسم التربية في القضاء.

وشهدت بغداد أيضاً تظاهرة أمام البنك المركزي للمطالبة بإطلاق أموال المودعين في مصرف الطيف وضمان حقوقهم، كما شهد محيط وزارة التعليم تظاهرة جديدة لطلبة السادس الإعدادي، احتجاجاً على رفع معدلات القبول في الكليات الأهلية.

كما تظاهر عدد من المواطنين في منطقة المكاسب، رفضاً للاستيلاء على أراضيهم من جهات متنفذة، فيما تعرض المحتجون لاعتداء من قبل القوات الأمنية. أما في حي دجلة البغدادي، فتظاهر المواطنون احتجاجاً على نقص الخدمات.

كما نظم عدد من منتسبي الحشد الشعبي المفسوخة عقودهم تظاهرة في بغداد، للمطالبة بإعادتهم إلى الخدمة وإقرار تخصيصاتهم المالية. وطالب المتظاهرون الجهات المعنية بالنظر في مطالبهم وإنهاء ملف عقودهم، مؤكدين ضرورة حسم مستحقاتهم المالية وإعادتهم إلى الخدمة. وفي محافظة النجف، نظم المحتجون تظاهرة للمطالبة بتوفير فرص العمل وتفعيل درجات الحذف والاستحداث، أما في محافظة كربلاء، فنظم ذوو الاحتياجات الخاصة وقفة احتجاجية للمطالبة بحقوقهم القانونية.

المحلية من أجل التعاقد معهم بالمجان، على أمل الحصول على فرصة للتوظيف الحكومي مستقبلاً.

### .. وخريجو كركوك

وتظاهر المحاضرون المجانيون أمام مبنى محافظة كركوك، يوم أمس، للمطالبة بحسم ملفهم الوظيفي، وطالبوا الحكومة المحلية والجهات المعنية باتخاذ خطوات جدية للاستجابة لمطالبهم وإنهاء معاناتهم المستمرة.

وقال المتظاهر مصطفى محمد إن "هذه التظاهرة الجديدة تأتي للمطالبة بحقوق المحاضرين المجانيين والنظر في أوضاعهم الوظيفية"، في ظل استمرارهم بأداء مهامهم التعليمية من دون ضمانات وظيفية واضحة.

وأضاف أن المحاضرين يواصلون المطالبة بإيجاد حلول عملية لملفهم، بما يضمن الاستقرار الوظيفي ويقدر الجهود التي يبذلونها في المؤسسات التربوية، مؤكدين أهمية تحرك الحكومة المحلية والجهات المختصة لمعالجة مطالبهم.

وفي كركوك أيضاً، تظاهر خريجو الكليات الهندسية أمام شركة نفط الشمال، للمطالبة بإيجاد فرص عمل لهم في الشركات النفطية أو ضمن ملاكات شركة نفط الشمال.

وحمل المتظاهرون القوى الحاكمة مسؤولية عدم توفير فرص عمل لهم، مطالبين بضرورة الاستجابة لمطالبهم وتشغيلهم، بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي تواجههم.

### رفض تطبيقه رجعيا

ويرفض التجار وأصحاب شركات الذهب في البصرة دفع فرق سعر صرف الدولار عن الأشهر السابقة، حيث نظموا وقفة احتجاجية أمام المصرف العراقي للتجارة، للاعتراض على مطالبتهم بدفع الفروقات عن أشهر سابقة بأثر رجعي، قبل صدور قرار البنك المركزي العراقي بتغيير سعر الصرف. ويؤكد المحتجون أنهم يرفضون محاسبتهم على إيداعاتهم السابقة، التي احتسبت على أساس ١٢٣ ألف دينار لكل ١٠٠ دولار، عن أشهر سابقة، في حين تطالبهم إدارة المصرف اليوم بدفع الفروقات عن الحوالات السابقة



كركوك

مهمهم أو تعيينهم بصفة أجر يومي، وإنهم من مختلف التخصصات الهندسية، ويبلغ عددهم نحو ١٣٠ مهندساً ومهندسة، ولديهم رغبة في استثمار طاقاتهم العلمية والشبابية لخدمة بلدهم. وأشاروا إلى امتلاكهم توجيهاً صدر عن الحكومة السابقة، يقضي بالتعاقد معهم، إلا أن هذه الوعود لم تتحقق منذ ثلاث سنوات وحتى الآن.

كما تظاهر العشرات من خريجي الكليات التربوية والإدارية في المحافظة، للمطالبة بالتعاقد معهم بصفة محاضرين مجانيين، أسوة بأقرانهم في سنوات سابقة، وذلك بهدف استثمار طاقاتهم الشبابية لدعم العملية التربوية، وضمان حقهم في التعيين مستقبلاً.

وتأتي هذه التظاهرة للضغط على الحكومة

الحكومة باعتماد بدائل اقتصادية لمعالجة الأزمة المالية من دون تحميل المواطنين أعباء إضافية.

وجرى تنظيم تظاهرات أخرى في محافظات المثنى والنجف وكربلاء والبصرة، احتجاجاً على ارتفاع سعر صرف الدولار، وسط مطالبات بمعالجة تداعياته على الأوضاع المعيشية.

### خريجو ميسان

وفي محافظة ميسان، تجددت احتجاجات المهندسين الباحثين عن فرصة للعمل في الشركات النفطية، للمطالبة بتفعيل قرار حكومي سابق يقضي بالتعاقد معهم للعمل في هذه الشركات.

ويقول المشاركون في الاحتجاج إنهم يتظاهرون منذ سنوات للمطالبة بالتعاقد

وخلص إلى القول إن "الحكومات المتعاقبة غالباً ما تعتمد حلولاً غير ناجعة يتحمل تبعاتها الشعب".

### واسط ترفض التسعيرة الجديدة

وشهدت محافظة واسط تظاهرة في ساحة العامل، رفضاً لقرار تعديل سعر صرف الدولار، وطالبت بإلغاء القرار واتخاذ إجراءات عاجلة لمنع ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

وعبر المحتجون عن مخاوفهم من انعكاسات القرار على القدرة الشرائية للعائلات العراقية، ولا سيما أصحاب الدخل المحدود والموظفين والمتقاعدين.

وأكد المشاركون أن ارتفاع سعر الدولار من شأنه زيادة تكاليف المواد المستوردة وانعكاس ذلك على الأسعار المحلية، مطالبين

### بغداد – طريق الشعب

خرجت في الأيام الماضية احتجاجات في محافظات البصرة وذي قار والمثنى والديوانية والنجف وكربلاء وبغداد، رفضاً لتغيير سعر صرف الدولار مقابل الدينار، ومطالبةً بالتراجع عنه واتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم المواطنين في أزمتهم المعيشية.

### شيوعيو الناصرية

#### يرفضون سعر الدولار

وفي ذي قار، نظم الشيوعيون تظاهرة طافت شوارع رئيسية وسوق الناصرية الرئيسي، رددوا فيها هتافات: «خط أحمر، خط أحمر، قوت الشعب خط أحمر»، و«كلا كلا لرفع سعر الدولار»، و«محاصصة محاصصة دم الشعب ما أرخصه»، و«حكومة الأزمات المستدامة إدارة للمناصب لا للموارد»، و«اقتصاد الصدفة: نفط نبيعه.. وكرامة نفقدها»، و«ثورة اللي بيدك من ذي قار يمكن ترجع بالدولار»، و«شوكت تطلع يا شعب مو خبزتك باكوها»، و«كلا كلا للفاسين»، و«كلا كلا للإطار»، و«نعم نعم للعراق»، وغيرها من الهتافات والشعارات المطالبة.

وقال الرفيق حسين علي، سكرتير محلية الناصرية للحزب الشيوعي العراقي، في تصريح صحفي: أن "هذه التظاهرة للاحتجاج على رفع سعر صرف الدولار، ونحن نرفض القرار، إذ إنه يحمل الطبقات الكادحة والشرائح محدودة الدخل أعباء مالية إضافية تنافس من معاناتهم اليومية في تأمين قوتهم اليومي"، مبيناً أن "أسعار المواد الأساسية، التي هي مرتفعة أصلاً، أخذت بالارتفاع مرة أخرى".

وتحدث الرفيق حسين عن الإرباك الحاصل في الأسواق المحلية، ولجوء العديد من أصحاب المحال إلى غلق محالهم بانتظار ما تفضي إليه نتائج هذا القرار، الذي وصفه بالمجحف بحق الشعب، وأردف: "وهذا الإغلاق تسبب أيضاً برفع أسعار المواد".

وأشار إلى أن "تخط السياسة الاقتصادية يعكس مدى عجز الحكومات السابقة واللاحقة عن إدارة ملف موارد البلاد"،

## الشيوعي العراقي يهنئ حزب توده إيران بالذكرى الـ 85 لتأسيسه

المعادية للشيوعية والرجعية المتعاقبة. ونغتنم هذه المناسبة لنعبر عن تقديرنا للتضامن الأممي الثابت الذي يديه حزب توده مع الشعب العراقي والديمقراطيين والشيوعيين.

نحيي بحرارة الذكرى الخامسة والثمانين لحزبكم الشقيق، ونتطلع إلى تعزيز وتطوير الروابط الخاصة القائمة على الصداقة والعلاقات الأملية بين حزبينا، فضلاً عن الروابط التاريخية بين الشعبين الإيراني والعراقي.

الإيراني ودعمه لحقه في العيش بأمن وسلام، وكذلك لتطلعاته المشروعة إلى إقامة نظام ديمقراطي حقيقي يحقق الحرية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. فمن حق الشعب الإيراني أن يقرر مصيره بإرادته الحرة، من دون تدخل أجنبي.

وإذ نشارككم إحياء الذكرى الخامسة والثمانين لتأسيس حزبكم، نستذكر باعتزاز العلاقة الخاصة التي تربط حزبينا، والتي ازدادت قوة على مدى العقود الماضية، في ظل مواجهة كليهما لقمع وإرهاب الأنظمة

ويرتبط هذا العدوان، الذي يؤجج نيران حرب الإبادة الجباعية التي شنتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ومواصلتها غزو لبنان، بما يسمى مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذي يسعى إلى فرض الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية للإمبريالية الأمريكية على المنطقة. ويُندر هذا الوضع بعواقب كارثية على شعوب المنطقة بأسرها، وعلى الأمن الإقليمي والسلام الدولي.

ونؤكد مجدداً تضامن حزبنا مع الشعب

وكوادره الذين واجهوا المشانق بشجاعة وضخوا بأرواحهم دفاعاً عن القضية العادلة للشعب الإيراني والطبقة العاملة، ورفعوا راية الشيوعية عالياً. ولا تزال مآثرهم البطولية مصدر إلهام للأجيال الشابة من الشيوعيين في جميع أنحاء العالم.

تحل الذكرى الخامسة والثمانون لحزبكم في وقت تواجه فيه إيران منعطفاً حاسماً، إذ تتعرض للحرب العدوانية المتواصلة التي تشنها الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي تجلب الموت والدمار للشعب الإيراني.

تشكل هذه الذكرى مناسبة للتأمل في النضال البطولي لحزب توده على مدى أكثر من ثمانية عقود، وهو يناضل بلا كلل من أجل تحرير إيران من نير الاستعمار والهيمنة الإمبريالية، وفي مواجهة الأنظمة الرجعية والاستبدادية المتعاقبة؛ ومن أجل الحرية والسيادة الوطنية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

وإذ نشارككم الاحتفال بهذه الذكرى، نستحضر التضحيات الجسيمة التي قدمها حزبكم، ونحيي ذكرى العشرات من قادته

وجه المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي رسالة تهنئة الى قيادة حزب توده إيران بمناسبة الذكرى الـ ٨٥ التي صادفت يوم ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٦.

وفيما يلي نص الرسالة:

### الرفاق الأعزاء

نتقدم إليكم بأحرّ تحيات الشيوعيين العراقيين بمناسبة الذكرى الخامسة والثمانين لتأسيس حزبكم الشقيق، حزب توده إيران.

## فقر.. واستغلال للفئات الهشة

# التسول في العراق.. إجراءات قانونية وأسئلة عن التنفيذ

بغداد - طريق الشعب

في ظل غياب إحصاءات رسمية تحدد أعداد المتسولين في العراق، تثير الظاهرة مخاوف متزايدة بشأن استغلال الأطفال والفئات الهشة، واحتمال ارتباط بعض الحالات بشبكات منظمة تستفيد من التسول لتحقيق مكاسب مالية.

وبينما يدعو مجلس القضاء الأعلى إلى تشديد الإجراءات القانونية والأمنية لملاحقة المتورطين، يحذر مختصون من تداعيات الظاهرة على أمن المجتمع، مؤكدين أن معالجتها تتطلب تطبيق القانون، وحماية ضحايا الاستغلال، ومعالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع إلى التسول.

### قراية نصف مليون متسول!

ويقدر المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان عدد المتسولين في العراق بأكثر من ٥٠٠ ألف شخص، في ظل غياب إحصاءات رسمية معلنة تحدد الأعداد الفعلية للظاهرة.

وفي سياق التحركات الرسمية للحد من الظاهرة، أكد مجلس القضاء الأعلى ضرورة تشديد الإجراءات القانونية والأمنية لمكافحة التسول، وملاحقة الشبكات التي تدبر هذا النشاط وتستغل الفئات الهشة لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة.

وذكر المجلس، في بيان اطلعت عليه «طريق الشعب»، أن معهد التطوير القضائي نظم ورشة عمل بالتنسيق مع مكتب القائد العام للقوات المسلحة، بمشاركة ممثلين عن القضاء والأجهزة الأمنية ووزاري العمل والشؤون الاجتماعية، بهدف توحيد الجهود وتطوير آليات التنسيق لمواجهة الظاهرة.

### ملاحقة الأنشطة الإجرامية

وأكد رئيس هيئة الإشراف القضائي، القاضي ليث جبر، أن معالجة التسول لا تقتصر على الإجراءات الأمنية والقضائية، بل تتطلب أيضاً تدابير اجتماعية تعالج الأسباب التي تدفع إلى انتشاره، مع التشديد على ملاحقة الأنشطة الإجرامية والاستغلال المنظم.

وخلست الورشة إلى إقرار إجراءات قانونية مشددة تستهدف الممولين والمشرفين على شبكات التسول، ومحاسبة المتورطين في استغلال الفئات الضعيفة لتحقيق منافع مالية غير مشروعة.

### ضرورة معالجة حالات الفقر بطرق منظمة

ويحذر الخبير الأمني صفاء الأعسم من التداعيات الخطيرة لهذه الظاهرة، معتبراً أنها لم تعد مجرد سلوك فردي ناتج عن الفقر، بل تحولت إلى ملف أمني معقد تتداخل فيه

عدة عوامل وسيناريوهات مقلقة.

ويقول الأعسم، في حديث لـ«طريق الشعب»، أن الجانب الأمني لظاهرة التسول يكمن أولاً في ارتباطها بعمليات خطف الأطفال، سواء من المستشفيات أو من الشوارع، حيث يتم استغلالهم لاحقاً في أعمال التسول. ويضيف أن هذه الممارسات تشكل تهديداً مباشراً لأمن المجتمع، إذ تزرع الخوف في نفوس المواطنين وتحد من شعورهم بالأمان، خصوصاً فيما يتعلق بخروج الأطفال وتحركهم بحرية.

ولا تتوقف المخاطر عند هذا الحد، بل تمتد، بحسب الأعسم، إلى مستقبل هؤلاء الأطفال، الذين يُحرمون من التعليم والتنشئة السليمة، ما يجعلهم عرضة للانخراط مستقبلاً في أنشطة إجرامية، مثل تجارة المخدرات أو السرقة أو العنف. ويضيف أن هذا المسار قد يؤدي إلى إنتاج جيل مهتمش وخارج عن المنظومة المجتمعية، مما ينعكس سلباً على بنية المجتمع واستقراره.

كما يلفت إلى دور بعض المتسولين، خصوصاً من فئة الشباب والبالغين، في شبكات نقل المخدرات وتوزيعها، حيث تُستغل عمليات التسول غطاءً لتبادل الأموال والمواد المخدرة في الشوارع، وهو ما يزيد من خطورة الظاهرة ويعقد سبل معالجتها.

ويرى الأعسم أن استمرار هذه الظاهرة من دون تدخل حازم قد يسهم في تشكيل

فئة اجتماعية جديدة تمثل تهديداً أمنياً مستقبلياً، سواء من خلال الجرائم المنظمة أو الفردية، بما في ذلك السرقة والاعتداء والختطف.

وفي ضوء ذلك، يدعو إلى اتخاذ إجراءات صارمة للحد من التسول، خصوصاً في مراكز المدن والمحافظات، مع التأكيد على ضرورة معالجة حالات الفقر بطرق منظمة من خلال الجهات المختصة والمجتمع المحلي، بدلاً من تركها تتفاقم في الشوارع.

ويختتم بالتأكيد على أن معالجة ظاهرة التسول تتطلب توازناً بين البعد الإنساني والاجتماعي من جهة، والحزم الأمني من جهة أخرى، لضمان حماية المجتمع والحفاظ على مستقبله.

### ملاحقة الشبكات الاجرامية ومحاسبة المتورطين

من جهته، يضع الخبير الأمني عدنان الكناني ظاهرة التسول ضمن إطار أوسع، معتبراً أنها لم تعد تقتصر على ممارسات فردية، بل باتت، بحسب قوله، ثدار من قبل مافيات منظمة تحظى بحماية من جهات أمنية، الأمر الذي يعرقل جهود الحد منها ويضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات المعنية بحمايتهم. ويقول الكناني، في حديث لـ«طريق الشعب»، إن عدداً من عناصر شرطة المجدة والمرور وأفراد فوج الطوارئ المنتشرين

عند التقاطعات لديهم ارتباطات بهذه الشبكات، متهماً جهات أمنية بتوفير الغطاء لها، وهو ما يتيح لها مواصلة أنشطتها في استغلال المواطنين والاعتداء عليهم.

ويوجه الكناني انتقادات إلى وزارة الداخلية، محملاً إياها المسؤولية عن معالجة هذه التجاوزات، ومعتبراً أن الإجراءات الشكلية لا تكفي ما لم ينعكس أثرها على أداء المؤسسات الأمنية وإجراءاتها على أرض الواقع.

ويشدد على أن استمرار هذه الأوضاع يستدعي تحركاً عاجلاً لملاحقة الشبكات المنظمة ومحاسبة المتورطين، بمن فيهم أي عناصر أمنية يثبت ارتباطها بها، مؤكداً أن حماية المواطنين تتطلب وضع حد لهذه الممارسات وعدم التستر على المصيرين.

### تنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضاء

من جانبها، تقول القانونية نورس محمد إن القانون العراقي ينظر إلى التسول بوصفه سلوكاً يستوجب المعالجة القانونية، لكنه يميز بين الشخص الذي يمارس التسول بإرادته، وبين الأطفال والفئات المستضعفة الذين قد يتعرضون للاستغلال من قبل الآخرين، موضحة أن التعامل مع الظاهرة لا ينبغي أن يقتصر على معاقبة المتسولين، بل يجب أن يشمل محاسبة الجهات التي

تستغلهم وتدفعهم إلى الشارع.

وتضيف محمد، في حديث لـ«طريق الشعب»، أن قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل تناول التسول في المادة ٣٩٠، فيما عالج قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ حالات تُشرد الأطفال والأحداث، بما يتيح التعامل معهم من خلال تدابير الرعاية والإصلاح.

وترى أن هذه النصوص تؤكد أهمية التمييز بين المسؤولية القانونية للبالغين وحاجة الأطفال إلى الحماية، بدلاً من التعامل معهم باعتبارهم مخالفين فقط.

وتشير إلى أن التحدي لا يكمن في وجود النصوص القانونية فحسب، بل في كيفية تطبيقها على أرض الواقع، وملاحقة الشبكات التي تستغل الفقر والأطفال لتحقيق مكاسب مادية، إلى جانب معالجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بعض الأشخاص إلى التسول.

وتؤكد محمد أن مواجهة الظاهرة تتطلب تنسيقاً بين الأجهزة الأمنية والقضاء ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، مع ضمان حماية الأطفال من الاستغلال وتوفير بدائل اقتصادية واجتماعية للفئات المحتاجة، مشددة على أن تطبيق القانون يجب أن يستهدف الحد من الاستغلال المنظم، لا الاكتفاء بملاحقة الأشخاص الذين يظهرون في الشوارع.

ولذلك، لا يقتصر التحدي الرئيسي الذي يواجه العراق على جمع الأسلحة، بل يشمل تفكيك الترتيبات السياسية والمؤسسية والاقتصادية التي تسمح لقوى مسلحة بالاحتفاظ بسلطة مستقلة داخل الدولة.

ومن دون ذلك، قد يغير نزع السلاح مظهر المؤسسات الأمنية، مع الإبقاء على التوزيع الأساسي للسلطة فيها سليماً إلى حد كبير.

كما أن مجمل التعديلات التي أقرتها سياسات الحكومات المتعاقبة في هذا المجال تجعل نزع السلاح القسري مكلفاً سياسياً، في حين يمنح احتمال فقدان النفوذ القوى المسلحة حوافز قوية لمقاومة الإصلاحات التي تهدد استقلاليتها. وهذا ما يستدعي معالجة الترتيبات السياسية التي تكافئ امتلاك القوة المسلحة المستقلة؛ وإلا، فإن الدولة تخاطر بمواجهة فصائل منفردة، مع الإبقاء على النظام الذي يتيح ظهور مراكز جديدة للسلطة.

واختتم الكاتب مقاله بالإشارة إلى أن الاختبار الحقيقي يكمن في السلوك، لا في الإجراءات الإدارية؛ إذ يجب على الدولة أن ترهن على أن أوامرها ملزمة، وأن ضوابطها المالية فعالة، وأن قوانينها تُطبّق بالتساوي على الجميع.

## أفكار من اوراق اليسار

## تدهور العملة وتغول الفساد

إبراهيم إسماعيل

وهم يعربون عن سخطهم على ما يعيشونه من خراب، يصبّ البعض جام غضبه على النفط وما يسببه من أزمات، من دون أن يدرك أن المشكلة لا تكمن في هذه الثروة، بل في طبيعة العلاقات الرأسمالية الريعية التي لم تحقق الاستفادة من مداخلها الهائلة في بناء قطاعات منتجة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين فحسب، بل وأنتجت طغماً سياسية تتعارك للسيطرة على الموارد وتحديد القطاعات التي ينبغي أن تنمو وتلك التي يجب أن تُهمش، وأفضت إلى قيام اقتصاد ضعيف، وإنفاق ضخم، وقطاع خاص يتطفل على الدولة ليعيش.

وبغض النظر عن الذرائع التي تتمسك بها هذه الطغم لتبرير عراكها، مثل الدفاع عن مصالح المكونات، فإن حقيقة موقفها تكمن في سعيها إلى نهب أكبر حصة من الربح وتحويلها إلى ثروات خاصة، عبر الهيمنة على الدولة، باعتبارها البوابة التي تمر من خلالها ثروة النفط إلى اقتصاد البلاد. ولهذا، لا يمكن اعتبار المحاصصة التي تبنتها هذه الطغم، نظاماً سياسياً لتوزيع المناصب بين الجماعات الطائفية والإثنية، وإمّا آليات للسيطرة على مصادر الربح وسبل توزيعه، وإعادة إنتاج طبقة رأسمالية تعتمد، في تراكم ثرواتها، على المال العام.

كما لا يمكن اعتبار الفساد، الممثلة بدفع العمولات وتضخيم العقود والمحسوبية وتسريب المعلومات، مجرد انحراف أخلاقي، فهو آلية مرتبطة بالدولة الرأسمالية الريعية، حيث تتجلى القيمة الاقتصادية للسيطرة على قراراتها الإدارية في القدرة على تسهيل نهب جزء مهم من الربح، أي أن الفساد في هذه الدولة أداة لتحويل العلاقات السياسية إلى رأس مال متراكم، واستثمار بعضه في الزبائنية السياسية، بما يُبقي الفاسدين في السلطة رغم فشلهم.

ولا تنفصل قضية سعر العملة عن الاقتصاد الريعي ولا ينبغي التعامل معها بوصفها قراراً فنياً للبنك المركزي، بل باعتبارها عملية لنقل جزء من الثروة بصورة غير مباشرة إلى أصحاب الأصول والتجار والمتحوظين مالياً. فالدخل الخارجي، الذي يُوزَع بالدينار، يأتي غالباً بالدولار، وتتولى الدولة إدارة العلاقة بين العملةتين، مما يحوّل الدولار من مجرد وسيلة للدفع إلى مصدر للربح وأصل مالي مطلوب بشدة لاستيراد السلع وحماية الثروة الخاصة من تقلبات الدينار. وبالتالي، يستطيع من يملك الدولار الحفاظ على قيمة ثروته، أو إعادة تسعير إيجارات عقاراته، أو تعديل أسعار السلع التي يتاجر بها، مما يفضح البعد الطبقي لهذه اللعبة، إذ لا يستطيع العامل الأجير إعادة تسعير قوة عمله، لأن رفع الأسعار أسرع من تعديل الأجور. وتشتد قسوة هذه اللعبة في الدول المعتمدة على الاستيراد وذات القاعدة الإنتاجية الضعيفة كالعراق.

وكما أثبتت تجارب عالمية، عبثية الركون إلى مساحيق تجميل تخفي الوجه البشع للرأسمالية الريعية، فإن الباحثين عن تنويع الاقتصاد عبر الخصخصة وتقليص دور الدولة سيجدون أنفسهم في مأزق، لاسيما حين يتحول الربح من ملكية عامة سيئة الإدارة إلى ملكية خاصة أكثر تركيزاً، من دون بناء قاعدة إنتاجية، أو حين لا تشمل مصادر الربح، رغم تنوعها الكبير، القطاعات الإنتاجية. ولهذا، يصبح ضرورة وجودية، تشديد الكفاح من أجل تحويل هذه الثروة إلى تنمية اجتماعية قادرة على استيعاب قوة العمل وتوسيع الإنتاج، عبر استثمار جزء من الفائض النفطي في خلق تراكم اجتماعي منتج في الصناعة والزراعة والخدمات والنقل والكهرباء والتعليم والصحة والرقمنة.

ولا يُعدّ كثيرون متشائمين حين يرون أن تفكيك منظومة المحاصصة يستلزم تغيير بنية التراكم نفسها، القائمة على مصادرة الربح وقرار الدولة، وأن هذا التغيير لا يمكن تحقيقه عبر إصلاحات أدارية وسياسية واقتصادية فقط.

# معارضو تعديلات الأحوال الشخصية في مواجهة التخوين والتهديد حملات تستهدف الحقوقيين وتضيّق من حرية التعبير

بغداد - طريق الشعب

في وقت تصاعد فيه الانتقادات الموجهة إلى تعديلات قانون الأحوال الشخصية، يواجه ناشطون وناشطات مناهضون لها موجة من الاتهامات والتشهير، بحسب إفادات حقوقية، ما ينقل القضية من الخلاف بشأن التشريع وتداعياته إلى مخاوف تتعلق باستهداف الأصوات المعارضة ومحاولات تقييد مشاركتها في النقاش العام.

## تحيّض وشيطة

وعاد الجدل بشأن تعديلات قانون الأحوال الشخصية والمدونة الجعفرية إلى الواجهة، لكن هذه المرة على خلفية تحركات حقوقية أطلقها ناشطون وناشطات لمناهضة التعديلات، استناداً إلى وقائع وملاحظات تتعلق بتداعيات تطبيقها وانعكاساتها الاجتماعية، ولا سيما ما يتصل بحقوق النساء والأسرة.

ومع تجدد النقاش بشأن آثار التشريع، لم يقتصر المشهد على تبادل الآراء بشأن نصوصه وتطبيقاته، إذ امتد إلى حملات استهدفت المشاركين في الحراك المناهض له، وفق ما أفاد به مدافعون عن حقوق الإنسان.

يقول ناشطون إن هذه الحملات اتخذت أشكالاً من التخوين والتشهير والتشكيك في دوافع المعارضين، عبر اتهامهم بمعاداة الدين أو استهداف الأسرة، فضلاً عن اتهامات تتعلق بالارتباط بجهات خارجية، في مقابل ما يروونه تراجعاً عن مناقشة اعتراضاتهم على أساس قانوني وحقوق.

ويحذر هؤلاء من أن انتقال الخلاف من مناقشة التشريع إلى استهداف الأشخاص قد يضيّق مساحة التعبير عن الرأي، ويثني ناشطين وناشطات عن المشاركة في النقاش العام، خصوصاً في ظل مخاوف من التهديدات والتشهير الإلكتروني وانعكاساتهما على سلامة المستهدفين وعائلاتهم.

بغداد – تبارك عبد المجيد

لم يعد الهاتف مجرد وسيلة للترفيه لدى كثير من الأطفال بل أصبح جزءاً من يومهم يصعب التخلي عنه مع الانتقال المستمر بين مقاطع الريلز التي تقدم محتوى سريعاً ومتجدداً. وفيها تلجأ بعض الأسر إلى الهواتف لإشغال أطفالها، تواجه صعوبة في إقناعهم بتركها والعودة للعب الأنشطة اليومية.

وهنا، يقول مراقبون أن تأثير هذه المقاطع يعكس في سلوك الأطفال وعلاقاتهم الاجتماعية، وقدرتهم على الصبر والتركيز، وسط اختلاف واضح بين تجارب الطفولة اليوم وما عاشته الأجيال السابقة.

## مخاطر الهاتف على الأطفال

تقول رسل علي، أم لطفلين، إن الهاتف ومقاطع الريلز أصبحا يشغلان جزءاً كبيراً من يوم طفلها؛ إذ يقضيان وقتاً طويلاً في التنقل بين الفيديوهاات القصيرة، ما جعلها تلاحظ صعوبة

في إقناعها بترك الهاتف والانتقال إلى أنشطة أخرى، حتى عندما تحاول إشغالها باللعب أو قضاء الوقت مع العائلة. وتبين أنها تعطيها الهاتف حتى تتخلص من اعزاجهما.

وتضيف علي في تعليق لـ"طريق الشعب"، أن المشكلة كانت تظهر بوضوح عندما تطلب منها إغلاق الهاتف، إذ يصران على مواصلة

المشاهدة، وقد يدخلان في نوبات من البكاء والرفض، فيما تجد نفسها مضطرة لتكرار الطلب أكثر من مرة، وأحياناً الدخول في نقاش طويل معهم.

وتوضح أن الأمر لم يكن سهلاً عليها، خصوصاً عندما تكون مشغلة بأعمال المنزل؛ إذ كان الهاتف يوفر لهما وسيلة سريعة للتسلية، لكنه

## تنشيط الأصوات المعارضة

في هذا الصدد، قال رئيس منظمة حق لحقوقي الإنسان عمر العلواني، إن ظهور حالات مرتبطة بتطبيق المدونة الجعفرية، وما رافقها من تداعيات على النساء والأطفال، أسهم في تجدد الأصوات المطالبة بإلغاء المدونة، بعد أن بدأت آثار بعض أحكامها تتضح على أرض الواقع، خلافاً لما كان عليه الحال قبل التطبيق، حين لم تكن شريحة واسعة من المجتمع تدرك طبيعة تلك الأحكام وانعكاساتها المحتملة.

وأضاف العلواني في حديثه مع "طريق الشعب"، أن تداول نماذج لحالات تتعلق بالحضانة وانفصال أطفال عن أمهاتهم أعاد تسليط الضوء على الاعتراضات الحقوقية التي أثّرت بشأن المدونة، مشيراً إلى أن هذه المشاهد دفعت مزيداً من الناشطين والناشطات إلى الانضمام للحملة المناهضة لها، وعززت التعاطف المجتمعي مع المطالب التي تركز على حقوق المرأة والطفل.

وتابع أن الاعتراضات على المدونة جرى تقديمها ضمن إطار ديني وعقائدي، رغم أن دوافع المعارضين، بحسب قوله، تنطلق من اعتبارات إنسانية وحقوقية تتعلق بآثار التشريع وتطبيقه.

ورأى أن اتساع دائرة المعارضين قد يكون وراء تصاعد محاولات التخوين والتهديد باستخدام القانون ضد بعض الأصوات، بذريعة المساس بالمعتقدات، محذراً من أن ذلك يهدد مساحة التعبير الحر ويحد من قدرة الفئات المختلفة على المشاركة في النقاش العام.

وفي ما يتعلق بحملات التخوين والتشهير، قال العلواني إلى أنها تشهد تزايداً، ولا تقتصر على المعارضين للمدونة، بل تمتد إلى ناشطين ومنظمات تبني قضايا المرأة وحقوق الإنسان عموماً. وبين أن هذه الحملات قد تتجاوز الطعن في السمعة إلى التحريض المجتمعي، وأنها تسهم أحياناً في ممارسة ضغوط على المدافعين عن الحقوق ومحاوله إضعاف حضورهم.

وربط العلواني بين تصاعد تلك الحملات وبين تنامي التعاطف المجتمعي مع الأصوات المعارضة، في ضوء ما يُداول من حالات مرتبطة بتطبيق المدونة، معتبراً أن بعض القوى السياسية قد تنظر إلى المدونة بوصفها مكسباً سياسياً أو انتخابياً، وأن تراجع ثقة المجتمع بها قد ينعكس على الخطاب الذي تتبناه الجهات المؤيدة لها. كما أعرب عن مخاوف من أن يفتح الجدل بشأنها الباب أمام طرح مدونة سنية ماثلة.

## تحيّض على العنف

من جهته، حذّر الخبير القانوني وائل منذر من ازدواجية التعامل مع حق التعبير عن الرأي بشأن تعديلات قانون الأحوال الشخصية والمدونة الجعفرية، مشيراً إلى أن بعض المعارضين يتعرضون للتخوين والتشهير والاتهام بالارتباط بجهات أجنبية أو الانحراف عن التوجهات الدينية، بدلاً من مناقشة ملاحظاتهم على النصوص القانونية من منظور

حقوقى ودستوري.

وقال منذر في حديث لـ"طريق الشعب" إن الاعتراضات على المدونة، ولا سيما الملاحظات المتعلقة بحقوق المرأة ومبدأ المساواة المقرر دستورياً، ينبغي أن تُناقش على أساس قانوني وحقوق، لا أن تُصوّر باعتبارها استهدافاً للأسرة أو للدين، مؤكداً أن النصوص القانونية التي يقرّها مجلس النواب تظل قابلة للنقاش بشأن مدى ملاءمتها لمتطلبات المجتمع والآثار المترتبة على تطبيقها.

وأضاف أن حملات التخوين والتشهير بحق المعارضين مرفوضة، خصوصاً عندما تتجاوز حدود الاختلاف في الرأي إلى التهديد أو التحريض على العنف أو التمييز والاعتداء. وأشار إلى أن بعض هذه الحملات تتخذ طابعاً منظماً، من خلال صفحات تنشر مضامين متشابهة ومتكررة، وأحياناً عبر حسابات ممولة تروّج لاتجاهات محددة.

ولفت منذر إلى أن إطلاق اتهامات خطيرة بحق المعارضين، ولا سيما عندما تصدر

عن شخصيات سياسية أو دينية أو إعلامية مؤثرة، من دون الاستناد إلى أدلة، قد يسهم في خلق بيئة من الترهيب الفكري وخطاب الكراهية، ويعرّض المستهدفين، خصوصاً من تُنشر أسماؤهم أو بياناتهم الشخصية، لخطر الاعتداءات اللفظية والجسدية. وبين أن بعض هذه الممارسات قد تندرج ضمن أفعال يعاقب عليها القانون، بحسب طبيعتها وظروفها، بما يستوجب التحقق منها ومساءلة المسؤولين عنها وفقاً للقانون.

وأكد ضرورة رصد حالات التحريض والتشهير وتوثيقها وتحديد الحسابات التي تقف وراءها، مشيراً إلى تكرار استهداف ناشطين ومعارضين للمدونة من خلال نشر معلومات شخصية عنهم، أو نسبة مواقف وأفعال إليهم لا علاقة لهم بها، أو توجيه اتهامات غير صحيحة بحقهم.

وفي ما يتعلق بمسؤولية المؤسسات الرسمية والسياسية والدينية، شدد منذر على أهمية توفير بيئة تسمح بنقاش شفاف وشامل بشأن الاعتراضات والملاحظات التي ظهرت خلال تطبيق المدونة، بعيداً عن التخوين والإقصاء، وبما يضمن احترام الأطر الدستورية والقانونية.

وأوضح أن من الضروري تقييم آثار المدونة عملياً، ولا سيما في ما يتعلق بمعدلات الطلاق، مبيّناً أن الهدف الذي طرحه مؤيدو التعديل عند إقراره تمثّل في الحد من حالات الطلاق، في حين يشير، بحسب قراءته لواقع التطبيق، إلى استمرار المعدلات عند مستوياتها السابقة، مع تسجيل ارتفاع في بعض المحافظات خلال بعض الأشهر.

ودعا إلى الاستناد إلى البيانات والإحصاءات الرسمية لتقييم أثر التشريع بعد مضي مدة على تطبيقه، وإعادة النظر في النصوص التي يثبت عدم تحقيقها الأهداف المعلنة أو التي تثير إشكالات حقوقية وقانونية.

وانتقد منذر الخطاب الصادر عن بعض أعضاء مجلس النواب تجاه المعارضين، مشيراً إلى أن وصف أحد النواب المعارضين بعبارة

"يضرب رأسه بأقرب حائط" يعكس، بحسب تعبيره، تعاملًا غير مسؤول مع الاختلاف داخل المؤسسة التشريعية.

وأكد أن النائب يمثل المواطنين جميعاً، ولا يقتصر دوره على تمثيل طائفة أو فئة بعينها، وأن ممارسة الوظيفة التشريعية تستلزم تقبّل النقاش بشأن القوانين وآثارها.

ودعا وسائل الإعلام إلى إتاحة فرص متوازنة للمعارضين والمؤيدين للتعبير عن مواقفهم، بما يعكس تعدد الآراء داخل المجتمع ويساعد على إجراء نقاش موضوعي بشأن المدونة، وصولاً إلى معالجة الإشكالات القائمة ضمن الأطر الدستورية والقانونية.

## مخاوف بشأن سلامة النشطاء

وعلى صعيد متصل، قالت الناشطة في مجال حقوق الإنسان رؤى خلف: إن حملات التحريض والتشهير ضد المعارضين للمدونة الجعفرية وتعديلات قانون الأحوال الشخصية ليست جديدة، حيث تشهد تراكمًا وتصاعداً في الخطاب، محذرة من أن استمرارها من دون محاسبة قد يدفعها إلى مستويات أكثر خطورة، تصل إلى التهديد بالقتل واستهداف النساء المشاركات في الفضاء العام.

وأضافت خلف في تعليق لـ"طريق الشعب"، أن غياب المساءلة عن خطابات التحريض، إلى جانب ما وصفته بضعف استجابة الجهات المعنية للشكاوى، أسهم في اتساع نطاق خطاب الكراهية، مشيرة إلى أن الإبلاغ عن المنشورات والتعليقات المسيئة عبر منصات التواصل الاجتماعي، ومنها شركة «ميتا»، لا يقابله في كثير من الأحيان تعامل سريع مع المحتوى المبلغ عنه، الأمر الذي يتيح استمرار انتشاره.

وأوضحت أن هذه الحملات لا تقتصر آثارها على الناشطين والناشطات المستهدفين وتمتد إلى عائلاتهم وأبنائهم والمقربين منهم، فضلاً عن الأسر التي تتأثر بالتشريعات محل النقاش، ما قد يدفع بعض المتضررين إلى

الهاتف أو تحديد ساعات استخدامه، بل تشمل أيضاً توفير بدائل تجذب الطفل، مثل اللعب الجباعي والخروج إلى الحدائق وممارسة الهوايات، مشيرة إلى أن بعض الأهمل يلجؤون إلى إعطاء الهاتف للطفل عند انشغالهم بأعمال المنزل أو لتجنب بكائه، ما قد يحوله تدريجياً إلى وسيلة أساسية للتهدئة والتسلية.

وتتابع الزاملي أن الاعتماد المستمر على الهاتف قد يقلل فرص تفاعل الطفل مع أقرانه، فعلى سبيل المثال، قد يفضل بعض الأطفال البقاء أمام الشاشة بدلاً من المشاركة في اللعب مع أطفال آخرين، فيما قد يواجهون صعوبة في تقبل الخسارة أو انتظار دورهم في الألعاب الجماعية، وهي مواقف يتعلم الأطفال من خلالها الصبر والتعاون والتعامل مع الآخرين.

وتؤكد أن التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب مشاركة الأسرة والمدرسة، إلى جانب توفير مساحات الصبر والتعاون والأنشطة الترفيهية، لافتة إلى أن الهدف ليس حرمان الأطفال من التكنولوجيا، وإنما مساعدتهم على استخدامها باعتدال، من دون أن تحل محل تجارب الطفولة الأساسية.

## إشكاليات الترفيه الرقمي

من جانبها، تقول التربوية هدى ياسر، إن الاختلاف بين الأطفال اليوم والأجيال السابقة لم يعد يقتصر على الألعاب ووسائل الترفيه، امتد لطريقة قضاء الوقت والتعامل مع التفاصيل اليومية، موضحة أن الطفل في السابق كان ينتظر موعد اللعب مع أصدقائه أو عودته من المدرسة حتى يخرج إلى الشارع، بينما أصبح الهاتف اليوم متاحاً في أي لحظة، ويستطيع الطفل الآن الانغماس بين عشرات المقاطع دقائق معدودة.

وتضيف ياسر لـ"طريق الشعب"، ان ما يلفت الانتباه في الجيل الحالي هو سرعة انتقاله من شيء إلى آخر في وقت كانت فيه الألعاب القديمة حتى البسيطة منها، تفرض على الأطفال الانتظار والتفكير والاتفاق مع الآخرين على قواعد اللعب.

أما اليوم، فإن بعض اشكال الترفيه الرقمية تقدم للطفل محتوى جديدا باستمرار، من دون أن يحتاج لبذل جهد كبير للحصول عليه، وهو ما يثير تساؤلات بشأن تأثير هذه العادات في قدرته على الاستمرار بنشاط واحد مدة أطول. وتوضح كحلاء أن الفرق يظهر أيضا في مصادر المعرفة والاهتمامات؛ ففي السابق كان الطفل يعتمد بدرجة أكبر على ما يسمعه من أسرته ومعلميه وما يقرأه في الكتب، أما الآن فيتعرض لمحتوى متنوع قد يتجاوز عمره ومرحلة إدراكه، وقد يقلد كلمات أو حركات يشاهدها في المقاطع من دون أن يفهم معناها أو ملاءمتها للموقف. وهنا، بحسب قولها، لا تكمن المشكلة في اطلاع الأطفال على العالم بل في وصولهم إلى محتوى متنوع من دون توجيه كاف أو قدرة على التمييز بين ما يناسبهم وما لا يناسبهم.

وتشير إلى ان المقارنة بين الأجيال لا تعني أن الأطفال في الماضي كانوا أفضل في كل شيء، فلكل جيل ظروفه ووسائله، كما تتيح التكنولوجيا الحالية فرصاً للتعلم واكتساب المهارات. لكن الفارق، كما تراه، هو أن الطفل سابقا كان يحتاج للبحث والسؤال والتجربة حتى يصل لما يريد، بينما أصبح المحتوى يصل إليه تلقائياً، الأمر الذي يجعل دور الأسرة والمدرسة أكثر أهمية في تعليمه الاختيار، وعدم التعامل مع كل ما يظهر على الشاشة بوصفه أمراً يستحق المشاهدة.

غلاء الأسعار لا يستثني شيئاً

# قرار الحكومة يشل القدرة الشرائية ويوسع دائرة الحرمان!

متابعة – طريق الشعب

لم يعد تأثير ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي يقتصر على سوق العملة وعمليات الاستيراد، إنما تعدى ذلك إلى النشاط التجاري وأسعار البضائع والمنتجات، حتى المحلية منها، وبالتالي انعكس على قدرة المواطن الشرائية، في وقت تؤكد فيه أوساط تجارية وعمالية وجود تراجع واضح في حركة البيع والطلب، وسط مخاوف من اتساع دائرة الركود.

يأتي ذلك بعد ارتفاع سعر صرف الدولار إلى نحو ١٥٢ ألف دينار لكل ١٠٠ دولار، الأمر الذي دفع أسعار غالبية السلع والمواد الأساسية إلى ارتفاع غير مسبوق، بالتزامن مع تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، لا سيما أصحاب الدخل المحدودة وعمال الأجر اليومي. ولا بدور الحديث اليوم حول السعر الرسمي المحدد حكومياً، إنما حول واقع مرير يفرضه منطق الأسواق الموازية التي قفز فيها الدولار ليتراوح بين ١٦٥ و١٧٠ ألف دينار لكل ١٠٠ دولار، الأمر الذي وجّه ضربة قاضية لقدرة المواطنين الشرائية، وحول الغلاء إلى قيد يطوق معيشتهم.

وانتهت هذه القفزة المفاجئة في سعر الصرف، إلى شلل شبه تام في قطاعات العمل الحرة ونشاط عمال الأجر اليومي. إذ أدت المخاوف من تطورات الأزمة إلى تراجع حاد في إقبال المواطنين على البناء والترميم، ما جمّد الحركة في ورش الحدادة والنجارة والصناعات الحرفية، لينعكس هذا الركود حرماناً مباشراً يهدد قوت ملايين الكادحين.

ووفقاً لمراقبين، فإن موجة التضخم لم تستثن حتى المنتجات الزراعية المحلية التي لا ترتبط بالاستيراد كثيراً. حيث ارتفعت أسعارها بشكل ملحوظ في الأسواق، في الوقت الذي لا يزال فيه توزيع مفردات السلّة الغذائية متذبذباً، الأمر الذي ضاعف العبء المعيشي على العائلات الفقيرة وذات الدخل المحدود.

وفي ظل هذا الخفق المعيشي، لا يبدو في الأفق الإداري أي توجه حكومي جاد لانتشال المواطن من براثن الأزمة وحمايته من تداعياتها. إذ يغيب تماماً أي مسعى حقيقي لتنشيط الإنتاج المحلي، أو فك ارتباط الموازنة العامة بزنزانة الريع النفطى الذي بات البلد رهينة لتقلباته السياسية والدولية. وبحسب مراقبين، فإن هذا الخمول الرسمي تُرجم على الأرض عجزاً فاضحاً عن بسط السيطرة على حركة الأسواق المنفلتة، وتقاعسا من مد

شبكات أمان حقيقية تحمي الفئات الهشة والكسبة من أنياب الغلاء، في وقت تُرك فيه الشارع نهشاً مستباحاً لجشع بعض المضاربين والتجار الذين وجدوا في غياب الرقابة والمحاسبة فرصة مثالية لمضاعفة أرباحهم على حساب لقمة الفقراء.

## قفزات جنونية في أسعار الغذاء

في شهادة حية تعكس واقع البيوت المسحوقة، يقول المواطن البغدادي أبو أحمد، وهو كاسب يعمل بالأجر اليومي، إن "الغلاء طال حتى المواد الأساسية المنتجة محلياً، والتي لا ترتبط بالاستيراد. فعلى سبيل المثال، قفز سعر طبقة البيض في منطقتنا بشكل جنوني من ٦ إلى ٨ و٩ آلاف دينار، فيما ارتفع سعر قنينة زيت الطعم من ٢٢٥٠ ديناراً ليصل إلى ٤ آلاف دينار".

ويشير في حديث صحفي، إلى ان "البعض يحاول تصوير الأزمة وكأنها وليدة اليوم بسبب قرار تعديل سعر الصرف، لكن الحقيقة أن بوادر هذا الاختناق المعيشي وشلل الأسواق ظهرت وتضاعفت في الأسواق قبل صدور قرار الدولار بشهور، وتحديدًا مع اشتعال الأزمة الإقليمية وتأثر خطوط الإمداد والنقل".

## حرمان من أغذية أساسية!

المواطن تحسين حمد، وهو رب أسرة من سته

أفراد، يكشف عن حجم المأساة المعيشية التي دفعت عائلته إلى حافة التشفش الحاد. يقول في حديث صحفي: "لقد وجدنا أنفسنا مضطرين إلى حرمان أطفالنا من بعض المواد الغذائية الأساسية التي كنا نعتمد عليها يوميًا، واللجوء إلى سياسة التقتر الشديد في الاستهلاك لمقاومة الغلاء".

ويضيف قائلاً إن "المعادلة أصبحت مستحيلة. فالرواتب والأجور ثابتة، وأسعار العملة في السوق الموازية تقفز كل يوم، ولم يعد أمامنا خيار سوى شطب نصف احتياجاتنا المعيشية والاكتفاء بالحد الأدنى الذي يبقينا على قيد الحياة. وسط غياب تام لأي معالجة حقيقية تحرم حال العائلات المسحوقة".

## أسعار الخضراوات تضاعفت

في سياق متصل، تؤكد المواطنة أم أكرم، أن الغلاء التهم كل السلع دون استثناء، مبيّنة في حديث صحفي أن "الأسعار تضاعفت بشكل لا يطاق. فقد قفز سعر كيلو غرام الطماطم إلى ١٥٠٠ دينار بعد أن كان يتراوح بين ٥٠٠ و٧٥٠ دينار، وارتفع سعر الخيار إلى ١٠٠٠ وألف ١٢٥٠ بعد أن كان بـ ٧٥٠ دينار، في حين وصل سعر كيلو غرام البطاطا إلى ١٥٠٠ دينار، وحتى الفلفل والباذنجان والبصل ارتفعت أسعارها، وكل هذه الخضراوات تُنتج محلياً".



٨ آلاف دينار، فيما تراوح سعر الكيلوغرام من لحم الغنم بين ٢٤ و٢٥ ألف دينار، وبلغ سعر لحم البقر ٢٠ ألف دينار، بعد أن كان يتراوح بين ١٥ و١٦ ألفاً.

## العمال من أشد المتضررين

من جانبه، يقول رئيس اتحاد العاطلين عن العمل في العراق، رجيح الغامبي، أن "العمال، لا سيما أصحاب الأعمال الحرة، من أكثر الفئات تضرراً من ارتفاع سعر الصرف، بسبب ثبات الأجر اليومي مقابل ارتفاع أسعار المواد والاحتياجات الأساسية". ويضيف في حديث صحفي قوله، إن "ارتفاع أسعار المواد الغذائية بات واضحاً في الأسواق، وإن استمرار هذه الحالة قد يؤدي إلى تراجع النشاط التجاري وتقلص فرص العمل"، محذراً من انعكاس ذلك على شريحة واسعة من العمال.

ويلفت الغامبي إلى أن نحو ٤ ملايين عامل مسجلين ضمن شريحة العمال قد يتأثرون بتراجع النشاط الاقتصادي، مبيّناً أن توقف بعض العمال والمشاريع يعني بالنتيجة فقدان العمال مصادر دخلهم. ويشير إلى أن "تراجع الإنتاج المحلي مقابل زيادة الاعتماد على الاستيراد قد يزيد من الضغوط على الصناعة والعمالة المحلية"، داعياً إلى اتخاذ إجراءات توازن بين السياسة المالية وحركة السوق وحماية أصحاب الدخل المحدودة.

## تراجع حركة الشراء

عضو غرفة تجارة بغداد سمرد الكواز، يؤكد في حديث صحفي أن ارتفاع سعر الصرف انعكس على مختلف أنواع التجارة، موضحاً أن الضرر لا يقتصر على التجار، إنما يمتد إلى الشركات والعاملين فيها والمستهلكين. ويبيّن أن الأسواق ومراكز التسوق تشهد تراجعاً في حركة الشراء، نتيجة ارتفاع أسعار السلع وتراجع القدرة الشرائية للمواطن، مؤكداً أن زيادة تكاليف التجارة والإنتاج تنعكس في النهاية على أسعار المنتجات. وتبدو آثار ارتفاع الدولار أكثر وضوحاً في الأسواق من خلال تراجع الإقبال على بعض السلع.

وفي هذا الصدد يقول صاحب محل لبيع الملابس في بغداد، أن حركة الشراء تراجعت كثيراً، وأن ارتفاع الأسعار دفع المواطنين إلى تقليل مشترياتهم والاكتفاء بالاحتياجات الضرورية.

## أهالي «آل بو حبر» في السماوة:

## سارعوا إلى استكمال المشاريع المملكتة

الممد المحددة، فاقم معاناتهم، مطالبين الجهات المعنية بالإيعاز إلى الشركة المنفذة بالإسراع في إنجاز الأعمال ورفع آثار الحفريات ومعالجة مجمل المشكلات الخدمية، قبل اشتداد موسم الأمطار.

النفايات في عدد من الطرقات، فضلا عن الحفريات والمخلفات الناتجة عن تأخر تنفيذ المشاريع، إلى جانب تهالك البنى التحتية وتكرار طفح المجاري. وأوضح الأهالي أن استمرار تلكؤ المشاريع وعدم إنجازها ضمن

مع بداية العام الدراسي وحلول موسم الأمطار، وسط ترد واضح في واقع الخدمات والبنى التحتية. وأشار الأهالي في حديث صحفي، إلى أن شوارع المنطقة لا تزال محفرة وترابية، فيما تنتشر

متابعة – طريق الشعب

ناشد عدد من أهالي منطقة آل بو حجر في مدينة السماوة، الجهات المعنية الإسراع في استكمال المشاريع الخدمية المملكتة، في وقت تتزامن فيه معاناة المنطقة

## قطار البصرة يشق طريقه بين النفايات والمواشي!

متابعة – طريق الشعب

حتى تدخل صاحب المواشي في الحظاظ الأخيرة لإبعادها وإفساح المجال أمام السكة لمواصله السير الفعلي للقطار. وأثار المقطع ردود أفعال واسعة في الأوساط الشعبية، حيث طالب ناشطون ومواطنون الجهات البلدية والشركة العامة للسكك الحديد، بالتدخل العاجل لرفع هذه المخلفات، وتسبيح مسارات القطار لمنع حوادث الاصطدام المتكررة بالمواشي، ووضع حد

لنفايات والمخلفات والأنقاض على جانبي مسار السكة الحديدية، ما يحولها إلى مكب غير رسمي يهدد سلامة الرحلات، فضلا عن تشويه المنظر العام للقضاء الذي يضم منشآت حيوية. ولم تقتصر خطورة الرحلة على قضاء الزبير، وتحديدًا في المسار المتجه نحو منطقة خور الزبير جنوب غربي البصرة. وأظهر المقطع انتشارا كثيفا

تداولت منصات التواصل الاجتماعي، على نطاق واسع، مقطع فيديو وثقه سائق قطار، يظهر فيه الواقع المروري والخطورة العالية التي يواجهها النقل السككي أثناء المرور في قضاء الزبير، وتحديدًا في المسار المتجه نحو منطقة خور الزبير جنوب غربي البصرة. وأظهر المقطع انتشارا كثيفا

بعد توقّف العمل فيها

## تحذير من اندثار مشاريع البنى التحتية في الزبير

متابعة – طريق الشعب

حذّر قائم مقام قضاء الزبير غربي البصرة عباس ماهر، من اندثار أجزاء من شبكات البنى التحتية المنجزة في مركز القضاء، بعد توقف العمل في المرحلة الأولى من المشروع منذ شهر حزيران الماضي، بسبب عدم صرف مستحقات مالية للشركة المنفذة تبلغ نحو مائتي مليار دينار. وقال في حديث صفي، ان "شركة الزرجس المنفذة للمشروع وجهت كتاباً رسمياً إلى دائرة المهندس المقيم بالتوقف عن إكمال الأعمال، نتيجة عدم صرف مستحقاتها المالية خلال عام ٢٠٢٥، فضلاً عن أجزاء من السلف المستحقة لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤".

وأوضح أن "المرحلة الأولى شملت مناطق مركز مدينة الزبير ذات الكثافة السكانية العالية، ومنها السوق المركزي للقضاء"، مشيراً إلى أن "بعض المناطق أنجزت فيها أعمال مد أنابيب المجاري الثقيلة وتصريف مياه الأمطار والمنهولات، بينما توقفت الأعمال في مناطق أخرى بعد فرش التربة ومادة السبوس".

وحذر ماهر من ان "استمرار توقف العمل يعرّض الشبكات المنفذة للاندثار وتراكم الانقراض والعبث، فضلاً عن مخاطر انجراف التربة وتضرر الأعمال المنجزة عند هطول الأمطار، ما يهدد سلامة أجزاء من البنى التحتية التي نُفذت خلال الفترة الماضية".

وأشار إلى أن "المرحلة الثانية من مشروع البنى التحتية وصلت إلى خطواتها النهائية، بنسبة إنجاز بلغت نحو ٩٧ في المائة، بعد اكتمال معظم أعمالها"، مؤكداً أن "هذا المشروع يعد من أكبر المشاريع الاستراتيجية على مستوى البلاد".

فيما كشف عن مشاورات مع الشركة المنفذة ومحافظة البصرة والوزارات الاتحادية، لاستئناف العمل، وسط مؤشرات بإمكانية صرف جزء من السلف المستحقة للشركة.

## مواصلة

- تنعى اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في النجف، الرفيق المناضل كريم مجيد (ابو نضال).
- له الذكر الطيب ولعائلته ورفاقه الصبر والسلوان.
- وتعزي المحلية الرفيق علي حسين الشمري، بوفاة شقيقه هاشم (ابو قاسم).
- للفقيد الذكر الطيب ولعائلته الصبر والسلوان.
- تعزي اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في الرصافة الأولي الرفيق جبار الفتلي (ابو أوراس)، بوفاة شقيقه يوسف عبيد الفتلي في بلجيكا، اثر مرض عضال.
- للفقيد الذكر الطيب ولعائلته والرفيق الفتلي، الصبر والسلوان.

محكمة قوى الامن الداخلي الثانية

للمنطقة الثالثة

رقم القضية ١٦٦٧/ج/٢٠٢٦

التاريخ ٢٠٢٦/٩/١٣

## مقتبس حكم غيايبي

- ١ - رتبة واسم المدان: المفوض/ يحيى عبد راضي سعد الياسري
- ٢ - اسم الام: امل مهدي تولد ١٩٨٤
- ٣ - جهة الاحالة: مديرية شرطة الكهرياء
- ٤ - المادة القانونية: (٥/ اولاً) من ق.ع. رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨ المعدل
- ٥ - خلاصة الحكم:-

- ١- الحبس الشديد لمدة (خمس سنوات) وفق احكام المادة (٥/ اولاً) من ق.ع رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨ المعدل استناداً لاحكام المواد (٦١/ اولاً و ٦٥) من ق.أ.د رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٨ لغايه عن مقر عمه بتاريخ ٢٠٢٥/١/٣١ ولحد الان.
- ٢ - طرده من الخدمة كعقوبة تبعية استناداً لاحكام المادة (٣٨/ ثانياً) من ق.ع. رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨ المعدل بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية.
- ٣ - إعطاء الموظفين العموميين صلاحية القاء القبض على المدان أينما وجد لتنفيذ الحكم الصادر بحقه استناداً لاحكام المادة ٦٩/ ثانياً من ق.أ.د رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٨.
- ٤ - الزام المواطنين بالاخبار عن محل اختفاء المدان استناداً لاحكام المادة ٦٩/ ثالثاً من ق.أ.د رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٨.
- ٥ - حجز أموال المدان المذكور أعلاه المنقولة وغير المنقولة استناداً لاحكام المادة ٦٩/ رابعاً من ق.أ.د رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٨.
- ٦ - احتساب اتعاب المحامي المنتدب (جمعة غافل عذافة) مبلغ قدره (٢٥,٠٠٠) الف دينار عراقي تصرف له من خزينة الدولة بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية استناداً لاحكام المادة (٣٧/ ثانياً) من ق.أ.د رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٨.
- حكماً غيايياً صادراً باتفاق الآراء قابلاً للاعتراض وافهم بتاريخ ٢٠٢٦/٩/١٣

لواء الشرطة الحقوقي

جاسم محمد سلمان  
رئيس محكمة قوى الامن الداخلي  
الثانية للمنطقة الثالثة

## الأمم المتحدة: أكثر من مليار فقير في العالم!

نيويورك - وكالات

أعلن برنامج الأمم المتحدة، ارتفاع مؤشر الفقر العالمي ليصل إلى ١,٢ مليار نسمة وهو أول ارتفاع يشهده المؤشر العالمي للفقر المتعدد الأبعاد أول ارتفاع منذ إنشائه عام ٢٠١٠.

ورصد تقرير الوكالة بالتعاون مع مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، زيادة قدرها ٥١,٥ مليون شخص يعانون من فقر مدقع مقارنة بالعالم السابق، وهي الزيادة هي الأولى من نوعها التي يتم تسجيلها منذ ستة عشر عاما، وفق المنظمين.

وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ألكسندر دي كرو في بيان "يجب أن يكون هذا الارتفاع في معدلات الفقر بمثابة جرس إنذار للعالم أجمع".

وأضاف "خلف هذه الأرقام، هناك ١,٢ مليار شخص يواجهون صعوبات تشكل حلقة مفرغة من الجوع والتسرب المدرسي وانعدام فرص الحصول على مياه الشرب أو الكهرباء".

## باكستان.. اعتقال وزراء محليين في أحد الأقاليم

اسلام اباد – وكالات

أدت حالة الطوارئ وتعيين حاكم جديد في إقليم خيبر پختون خوا إلى تصعيد حاد في المواجهة بين حزب حركة الإنصاف الباكستانية الذي يقوده حزب رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان، ويأتي ذلك بعد أسبوع من تجمع أنصار الحزب في الإقليم بهدف التوجه في مسيرة إلى العاصمة إسلام آباد للمطالبة بالإفراج عن خان.

وقال وزير الدولة الاتحادي للشؤون الداخلية في باكستان طلال تشودري، أمس، إن رئيس وزراء الإقليم، وبعض أعضاء حكومته تم احتجازهم عقب تعليق عمل هذه الحكومة بموجب حالة طوارئ.

وأضاف أنه في حال وجود قضايا ضد أي منهم، فسيتم توجيه التهم إليهم ومحاكمتهم، أما الباقون فسيتم الإفراج عنهم، مشيراً إلى أن احتجاجهم جرى الأحد.

## إيران: ندرس الرد الأميركي على مقترحنا

طهران – وكالات

قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية اسماعيل بقائي، أمس، بأن "المقترح الإيراني الذي قدم لواشنطن يتضمن التعهدات الواردة في مذكرة التفاهم"، مشيراً إلى أن أميركا فرضت علينا عقوبات جديدة في الآونة الأخيرة ويجب رفعها، وذكر بقائي في مؤتمر صحفي، إننا "ندرس الرد الأميركي على مقترحنا وعند التوصل لنتيجة بشأنه سنبلغ الوسطاء بها، لافتاً إلى أن "تبادل الرسائل مع أميركا مستمر عبر الوسطاء". وقال: "ادّعاء أميركا بشأن فتح مضيق هرمز وفقداننا ورقة المضيق لا يتطابق مع الواقع على الأرض"، مشدداً على أن الأمن لن يعود لمضيق هرمز إذا استمر الحصار والحرب الاقتصادية الأميركية على بلادنا".

رشيد غويلب

نشر الصحفي ومنتج الأفلام الوثائقية الحائز على جوائز، الألماني - التركي حسين دوغرو، وزميله التركي المقيم في ألمانيا إمره جيلاسين، في ٣٠ أيلول الفائت، تحقيقاً استقصائياً شاملاً ينطوي على مضامين بالغة الأهمية، وذلك تحت عنوان "إندونيسيا ١٩٦٥: كيف مولت ألمانيا إبادة جماعية". كما عرضا فيلماً وثائقياً مدته ٤٥ دقيقة إلى جانب مواد مرجعية جمّعت بدقة متناهية، بما في ذلك نسخ ضوئية للوثائق، استناداً إلى أبحاث أرشيفية موسعة وتحليل لأكثر من ألف صفحة من الوثائق التي رُفعت عنها السرية. وتعود معظم هذه الوثائق إلى الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية الألمانية في برلين، والأرشيف الألماني الاتحادي في مدينة كولبتنس، وكذلك إلى واشنطن. ويستعرض التحقيق تفاصيل دعم ألمانيا الغربية

متابعة – طريق الشعب

تتفاقم معاناة المواطنين في اليمن مع اتساع رقعة الصراع وتزايد موجات النزوح، لتتداخل مخاطر العنف مع الجوع والمرض في مشهد إنساني بالغ القسوة، تتراجع فيه فرص النجاة مع تدهور الخدمات الصحية ونقص الغذاء والمياه النظيفة. وبينما تضطر آلاف الأسر إلى ترك منازلها ومصادر عيشها هرباً من القتال، يجد الأطفال أنفسهم في مواجهة تهديدات متزامنة تبدأ بسوء التغذية ولا تنتهي عند تفشي الأمراض المعدية، في وقت تعجز فيه الإمكانيات المتاحة عن تلبية الاحتياجات المتزايدة.

وتطورت الأحداث في اليمن والسعودية سريعاً، على وقع تبادل الهجمات والقصف الصاروخي، حيث تشير مصادر إلى استهداف العاصمة اليمنية صنعاء بأكثر ١٢٤ غارة خلال الساعات القليلة الماضية، فيما تتواصل الاشتباكات في مختلف المحافظات وتحديداً في تعز خصوصاً بين القوات الحكومية وجماعة انصار الله الحوثيين، ما خلف العديد من الضحايا بين الطرفين. ويوم أمس، أفادت وسائل إعلام حوثية، أن "الغارات السعودية أضرت كثيراً بالممتلكات بعد استهداف حي سكني في العاصمة، وفي محافظة تعز، ذكرت وسائل الإعلام أن غارة جوية استهدفت عمارة سكنية خلفت أضراراً كبيرة في الممتلكات.

قصف متكرر للمطارات

وبين موقع فلايت رادار ٢٤ المختص في رصد حركة الطيران، بأن مطار الملك خالد الدولي في الرياض سيظل مغلقاً لمدة ٢٤ ساعة إضافية، وفقاً للمعلومات التشغيلية الموجهة إلى الطيارين، وذلك عقب تعرضه

متابعة – طريق الشعب

فازت نافي بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سابقاً، بجائزة نوبل للسلام، الجمعة، عن "جهودها في تعزيز السلام وترسيخ القانون الدولي". وترأست نافي بيلاي، البالغة ٨٥ عاماً، لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة التي اتهمت الاحتلال الصهيوني بارتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة. وأثارت هذه الجائزة تصريحات ناقدة من

لهجمات متتالية، في الأيام الثلاثة الماضية، أسفرت عن سقوط ١٤ شخصاً. وأدت الهجمات على المطار إلى إصابة أكثر من ٣٠٩ أشخاص، بينهم حالات حرجة، فضلاً عن أضرار مادية يجري حصرها.

طهران على خط الازمة

وفي اتصال هاتفي بين وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، مع نظيره السعودي فيصل بن فرحان آل سعود، أبدى استعداد طهران للمساعدة في بدء محادثات بين السعودية واليمن، حيث بحث الاتصال التصعيد الأخير في المنطقة

والجهود المبذولة بشأنه.

فيما بينت وزارة الخارجية الإيرانية أن وزيرها أعرب عن قلقه بشأن تصاعد التوترات، مؤكداً أن الإصرار على النهج العسكري وتجاهل الحل السياسي من شأنهما زيادة تعقيد الوضع الراهن. مشدداً على ان "الأزمات القائمة في المنطقة لا يمكن حلها عسكرياً، مؤكداً دعم طهران للجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي".

خبية أمل سعودية

وتحدثت مصادر مطلعة لوكالة بلومبرغ،



عن أن "السعودية تشعر بخيبة أمل تجاه شح الدعم الذي يقدمه حلفاؤها الغربيون" فرغم الدعم البريطاني الذي زود الرياض بطائرة للتزود بالوقود جوا، إلا أن طلبات أخرى للحصول على دعم دفاعي إضافي، قدمت خلال الأسابيع الماضية، لم تحظ بالموافقة حتى الآن. في المقابل، أكدت باكستان أن قوات تابعة لها انتشرت في السعودية، مشددة على أن مهمتهم هي دفاعية حصراً.

أزمة اليمنيين

ويحذر معنيون من توقف الخدمات

طهران تتدخل لحل الأزمة.. والمطارات السعودية تحت القصف

# اليمن: أزمة نزوح وطعام ونقص في الأدوية ومستلزمات العلاج

الطبية المنقذة للحياة في تعز، جراء قرب نفاذ الأدوية والمستلزمات الطبية والوقود من المرافق الصحية، فيما باتت خدمات الطوارئ والعمليات الجراحية والعناية المركزة وغسيل الكلى وحضانات الأطفال مهددة بسبب استمرار القتال. كما تشير المعلومات إلى أن "نقص الوقود قد يؤدي إلى توقف مولدات الكهرباء وسيارات الإسعاف، وتهديد سلاسل توريد الأدوية واللقاحات"، ويتحدث السكان عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية جراء تعطل الطرق الرئيسية التي تربط المحافظات.

وتكشف الأرقام الأممية عن حجم الكارثة، بعدما أظهرت الفحوص إصابة أكثر من ثلث الأطفال الذين شملتهم عمليات الرصد بسوء التغذية الحاد، بالتزامن مع تضاعف حالات الكوليرا ونزوح آلاف الأسر، بما ينذر بمزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية والصحية، ويضع مستقبل جيل كامل أمام مخاطر متصاعدة.

وقالت منظمة اليونيسف في تقرير لها أن التصعيد أجبر أكثر من مائتي ألف شخص إلى نزوح عبر عشر محافظات منذ بداية شهر أيلول، وقد تحققت اليونيسف من مقتل ٢٨ طفلاً وإصابة ٢٥ آخرين، فضلاً عن ورود تقارير تفيد بأن ثلاثة أطفال في عداد المفقودين.

وفي خارج اليمن يواجه أكثر من ٣٦٠٠ لاجئ يمني في منطقة أوبوخ شمالي جيبوتي ظروفًا معيشية صعبة، في ظل ارتفاع درجات الحرارة إلى أكثر من ٤٠ درجة مئوية، وتزايد صعوبات الحصول على المياه اللازمة للشرب والاستخدامات اليومية، وسط إمدادات محدودة لا تكفي لتلبية احتياجات سكان المخيم.

## هجوم أمريكي صهيوني على جائزة نوبل للسلام 2026 الفائزة بيلاي: نقف معاً للدفاع عن سيادة القانون

ودفاعاً عن استقلالية المحاكم، وعن نظام قانوني دولي قائم على المبادئ". و توالى ردود الفعل الدولية المرحبة وسط إشادة بدورها في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الدولية ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة، في المقابل قبول هذا التكريم بهجوم حاد من مسؤولين وشخصيات في الاحتلال، اتهموا بيلاي بالتحيز ضد الصهاينة، في حين ذهب بعضهم إلى مهاجمة لجنة نوبل نفسها والتشكيك في دوافع منحها الجائزة.

تشير إلى زعيمة المعارضة الفنزويلية ماريا كورينا ماتشادو التي قدمت ميداليتها الذهبية لجائزة نوبل إلى ترامب بعد فوزها بالجائزة العام الماضي. وحذرت بيلاي، فور سماعها خبر الفوز من أن "الهجمات السياسية المتصاعدة على القانون الدولي تنذر بإعادة العالم إلى نظام تحدد فيه القوة، وليس القانون، معاناة من التي تستحق الاهتمام". وقالت: "تعزز هذه الجائزة قناعتني بضرورة أن نقف معاً دفاعاً عن سيادة القانون،

مصادقتها إلى الأبد على يد حفنة من أصحاب الأيديولوجيات المتطرفة المعادين للديمقراطية والذين هم في الواقع أعداء للحضارة". ووصف ترامب بيلاي بمرارة بأنها "شخصية ليبرالية تعمل في الأمم المتحدة ولم يسمع عنها أحد من قبل". في المقابل، مازحت بيلاي بشأن تقاسم جائزتها مع ترامب قائلة للجمهور الذي صفق لها عقب إعلان الجائزة: "إذا صفقتم أكثر قليلاً، قد أنقاسم هذه الجائزة مع ترامب". وبدا أن هذه العبارة الساخرة

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي أبدى استيائه لعدم حصوله على الجائزة هذا العام، مثلما حصل في العام الماضي، قائلاً إنه "لم يسمع أبداً بالفائزة" وأضاف: "لن ننسى ذلك يا نرويج". وأضاف: "كان يجب أن تنال الولايات المتحدة، ممثلة بي، أنا رئيسكم، جائزة نوبل للسلام، لكن ذلك لم يحدث". وأضاف: "إنها وصمة عار لا تُحصى على الزوج وأولئك الذين اتخذوا هذا القرار المخزي والمحرج. فقدت جائزة نوبل للسلام

# تفاصيل جديدة عن دور ألمانيا الغربية في انقلاب 1965 في إندونيسيا

في أواخر تشرين الثاني ١٩٦٥، حيث كانت عمليات القتل الجماعي في إندونيسيا على أشدها - استقبل كارل كارستنز، الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير الدولة في وزارة الخارجية، والذي أصبح لاحقاً رئيساً لألمانيا الغربية، العميد أحمد سوكيندرو، وزير الدولة في جاكارتا. وقد طلب الأخير صراحةً المزيد من رؤوس الأموال والخبرات الفنية الألمانية، وذلك بهدف "ضمان استمرار المسار المعادي للشيوعية". ولتوضيح ما يعنيه، أشار الجنرال إلى أن "الخطر لا ينحصر بالخربز الشيوعي الإندونيسي فقط، بل يكمن في الشيوعية بحد ذاتها". وردّ كارستنز بأن بلاده ستبذل "قصارى جهدها" لدعم إندونيسيا في ضوء "الاتجاه الراهن لتطورها السياسي"؛ وبذلك، كانت الأموال التي جرى الحديث عنها لاحقاً مخصصة صراحةً لدعم النهج المعادي للشيوعية الذي تبناه الجيش الإندونيسي.

إلى المسلخ. وفي وقت لاحق، قدّر ساروو إيدي (١٩٢٥-١٩٨٩) - قائد قوات المظليين الخاصة التابعة للجيش، عدد الذين أعدموا ما بين "مليونين وثلاثة ملايين" ضحية.

تواطؤ ألماني

تكشف وثائق المخابرات الألمانية ووثائق الحكومة الألمانية، أن دبلوماسيين وعناصر مخابرات ألمانيا وثّقوا بدقة متناهية حجم عمليات القتل الجماعي؛ ففي وقت مبكر يعود إلى تشرين الثاني ١٩٦٥، وصف تقرير داخلي للجهاز -يحمل الاسم الرمزي "فورينفال" ما يجري بأنه "عملية ذبح حقيقية للشيوعيين". وبحلول شباط ١٩٦٦، كانت وثائق صادرة من العاصمة بون حينها تُقدّر أعداد الضحايا بقرابة ٨٠٠ ألف. ورغم هذه المعرفة، وصفت جهات ألمانية عمليات التطهير تلك في مراسلاتها الداخلية، بأنها "خطوة تصحيحية تخدم مصالحنا تماماً".

مجموعة من الضباط - أطلقت على نفسها اسم "حركة ٣٠ سبتمبر" - بقيادة المقدم أوتنونغ من الحرس الرئاسي، باختطاف وقتل ستة جنرالات من القيادة العليا للجيش. وفي غضون ساعات، تمكّن اللواء سوهارتو - قائد الاحتياطي الاستراتيجي للجيش (كوستراد) - من سحق الحركة؛ وخلال أيام، حملّ الجيش الحزب الشيوعي المسؤولية عن كل ما جرى، ليتولى سوهارتو (١٩٢١-٢٠٠٨) زمام القيادة".

اتخذ سوهارتو وأعوانه من الصراعات الداخلية في المؤسسة العسكرية ذريعةً لشن حملة قمعية وحشية ضد الحزب الشيوعي الإندونيسي، بتهمة مسؤوليته عن مقتل الجنرالات الستة. وتم حُظر نشاط الحزب، وأصبح أعضاؤه والمتعاطفون معه هدفاً مباشراً للقتل؛ وتلا الحظر ارتكاب مجازر مروعة، حيث سيق مدنيون عزل بأعداد غفيرة إلى حتفهم كما تُساق الأغنام

إذ سعت حكومات كل من استراليا والولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية، مدفوعةً بحسابات أيديولوجية وسياسية واقتصادية وجيواستراتيجية- إلى بذل قصارى جهدها للحيلولة دون تحقق سيناريو كهذا في أكبر دول جنوب شرق آسيا مساحةً وسكاناً. وفي هذا السياق، برز الجيش الإندونيسي كحليف "طبيعي"، لا سيما وأن الحزب الشيوعي الإندونيسي كان مثل شوكة في خاصرة الجيش، منذ سنوات طويلة.

الانقلاب

في معرض حديثهما عن الأحداث السياسية والعسكرية المتسارعة التي شهدتها العاصمة الإندونيسية جاكارتا وضواحيها عقب ٣٠ ايلول ١٩٦٥، يكتب المؤلفان دوغرو وجيلاسين: «في الأول من تشرين الاول ١٩٦٥، أحكم الجيش الإندونيسي قبضته على البلاد. ففي ليلة ٣٠ سبتمبر، قامت

## أي يسار لعراق اليوم؟

# قراءة في مسودة برنامج الحزب الشيوعي العراقي للمؤتمر الوطني الثاني عشر

نوري حمدان

ليست قراءة برنامج حزب سياسي عريق كالحزب الشيوعي العراقي تمهيناً في البحث عن الأخطاء، ولا مناسبة لاستعادة المديح الذي اعتادت عليه الأدبيات الحزبية في محطات المؤتمرات. فالبرنامج، قبل أن يكون وثيقة تنظيمية تُقرأ هيئة حزبية، هو إعلان عن الكيفية التي يرى بها الحزب المجتمع الذي يعمل فيه، وعن القوى التي يعتقد أنها تحرك هذا المجتمع، وعن المصالح التي ينافس إلیها، والخصوم الذين يواجههم، والأفق الذي يريد الوصول إليه.

ومن هنا، فإن السؤال عن البرنامج هو، في جوهره، سؤال عن الحزب نفسه: من يمثل؟ ماذا يريد أن يغير؟ وبأي قوى؟ وبأي أدوات؟ وإلى أين يريد أن يصل؟

وتزداد أهمية هذه الأسئلة حين يكون الحديث عن الحزب الشيوعي العراقي، بما يحمله من تاريخ طويل وثقيل في آن واحد؛ تاريخ ارتبط بالحركة العمالية والفلاحية، ومعارك الاستقلال والسيادة الوطنية والديمقراطية، وبالثقافة العراقية وحركات الطلبة والنساء والشباب، مثلما ارتبط أيضاً بتجارب قاسية من القمع والانكسارات والتحالفات والمراجعات والتحولات الفكرية والسياسية.

لهذا فإن مسودة البرنامج المقدمة إلى المؤتمر الوطني الثاني عشر ينبغي ألا تُقرأ باعتبارها تجميعاً للمواقف والمطالب، وإنما باعتبارها محاولة للإجابة عن سؤال أكبر: ما معنى أن يكون الحزب شيوعياً في عراق اليوم؟ وهذا السؤال ليس لغوياً ولا متعلقاً بالاسم والهوية التاريخية. إنه سؤال سياسي وطبيعي وفكري في المقام الأول.

فالعراق الذي نشأ فيه الحزب الشيوعي، والعراق الذي شهد صعوده الجماهيري الكبير في منتصف القرن العشرين، ليس هو العراق الذي يقف الحزب أمامه اليوم. تغيرت بنية الاقتصاد، وتبدلت مواقع الطبقات والفئات الاجتماعية، واتسعت الدولة الريعية، وهمت قطاعات خدمية وغير منظمة هائلة، وتقلص الوزن النسبي للطبقة العاملة الصناعية، وظهرت شرائح اجتماعية ومهنية جديدة، فيما أعادت الحروب والحصار والاحتلال ومنظومة الحكم بعد ٢٠٠٣ تشكيل المجتمع والدولة وعلاقات الثروة والسلطة على نحو عميق. ومن هنا تأتي أهمية المسودة الجديدة.

### محاولة تستحق أن تؤخذ بجدية

أول ما ينبغي تسجيله لصالح هذه المسودة أنها تحاول استعادة لغة سياسية وفكرية أكثر وضوحاً في تحديد هوية الحزب وموقعه

الاجتماعي. فالحزب لا يقدم نفسه فيها باعتباره حزباً ديمقراطياً عاماً فحسب، بل يعرف نفسه بأنه "حزب الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين وسائر بنات وأبناء شعبنا من شغيلة اليد والفكر"، ويعلم أنه يكافح من أجل استكمال استقلال البلاد وسيادتها وبناء الدولة المدنية الديمقراطية وتحقيق التقدم الاجتماعي والاشتراكية. كما يؤكد استرشاده بالفكر الماركسي ودروس التجارب الاشتراكية والتراث الثوري الاشتراكي، إلى جانب التراث الحضاري والثقافي العراقي والإنساني. وهذه ليست مسألة شكلية.

ففي زمن شهد فيه اليسار العالمي، والعربي خصوصاً، قدراً واسعاً من الالتباس حول هويته بعد انهيار التجربة السوفيتية، تبدو العودة الصريحة إلى تحديد المرجعية الماركسية والخيار الاشتراكي ذات دلالة. والمسودة لا تتعامل مع الاشتراكية بوصفها شعاراً آنياً، وإنما تصفها بأنها "هدف استراتيجي بعيد المدى" يتحقق عبر عملية نضالية تراكمية تنهي الاستغلال وترسخ الديمقراطية السياسية والاجتماعية وتطور القوى المنتجة وتنشر قيم الحرية والمساواة والتضامن والكرامة الإنسانية.

ويحسب للمسودة أيضاً أنها لا تقيم تعارضاً بين الديمقراطية والاشتراكية، ولا تستعيد تصورات قديمة تجعل الحريات السياسية مسألة ثانوية يمكن تأجيلها باسم الصراع الطبقي. بل تجعل التعددية والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة وحقوق الإنسان والمواطنة من مكونات المشروع الذي تدافع عنه. وهذا تطور فكري مهم في أي مشروع يساري يريد أن يتعلم من تجارب القرن العشرين، لا أن يكررها.

لكن الاعتراف بهذه الإيجابيات لا يعفيها من السؤال الأصعب: إذا كان الحزب قد حسم هويته الماركسية وأفقته الاشتراكي على مستوى الإعلان، فإلى أي مدى استطاع أن يحول هذه الهوية إلى منهج في تحليل المجتمع العراقي وإلى استراتيجية سياسية لتغييره؟

هنا تبدأ المشكلة الحقيقية للبرنامج. من إعلان الهوية إلى امتحان المنهج الماركسية ليست مجموعة مصطلحات؛ وليست استخدام كلمات من قبيل "الطبقة"، و"البرجوازية"، و"الاستغلال"، و"الإمبريالية"، و"القوى المنتجة". قيمة المنهج الماركسي تظهر حين تصبح هذه المفاهيم أدوات لفهم المجتمع الملموس، والكشف عن العلاقات التي تنتج السلطة والثروة داخله. وفي هذا الجانب تقوم المسودة بخطوة مهمة حين تحاول تقديم تعريف طبقي للسلطة القائمة في العراق.

ففي زمن شهد فيه اليسار العالمي، والعربي خصوصاً، قدراً واسعاً من الالتباس حول هويته بعد انهيار التجربة السوفيتية، تبدو العودة الصريحة إلى تحديد المرجعية الماركسية والخيار الاشتراكي ذات دلالة. والمسودة لا تتعامل مع الاشتراكية بوصفها شعاراً آنياً، وإنما تصفها بأنها "هدف استراتيجي بعيد المدى" يتحقق عبر عملية نضالية تراكمية تنهي الاستغلال وترسخ الديمقراطية السياسية والاجتماعية وتطور القوى المنتجة وتنشر قيم الحرية والمساواة والتضامن والكرامة الإنسانية.

ويحسب للمسودة أيضاً أنها لا تقيم تعارضاً بين الديمقراطية والاشتراكية، ولا تستعيد تصورات قديمة تجعل الحريات السياسية مسألة ثانوية يمكن تأجيلها باسم الصراع الطبقي. بل تجعل التعددية والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة وحقوق الإنسان والمواطنة من مكونات المشروع الذي تدافع عنه. وهذا تطور فكري مهم في أي مشروع يساري يريد أن يتعلم من تجارب القرن العشرين، لا أن يكررها.

لكن الاعتراف بهذه الإيجابيات لا يعفيها من السؤال الأصعب: إذا كان الحزب قد حسم هويته الماركسية وأفقته الاشتراكي على مستوى الإعلان، فإلى أي مدى استطاع أن يحول هذه الهوية إلى منهج في تحليل المجتمع العراقي وإلى استراتيجية سياسية لتغييره؟

المسودة أنها تحاول رؤية المحاصصة بوصفها (آلية لإعادة إنتاج الهيمنة)، لا مجرد خلل إداري في بناء الدولة. وهي تربط بينها وبين السيطرة على الربيع النفطي والفساد وإضعاف القطاع العام واتساع الفوارق الاجتماعية.

لكن المسودة تتوقف، للأسف، عند اللحظة التي يصبح فيها تحليلها أكثر إثارة للاهتمام. فمن هم، على وجه التحديد، أعضاء هذا التحالف الطبقي؟ كيف تكونت طبقاته وشرائحه خلال العقدین الماضیین؟ ما علاقتها بالدولة؟ وما علاقتها بعقود النفط والمصارف والمقاولات والاستيراد والتجارة الخارجية؟ وأين يقع رأس المال العراقي الخاص منها؟ وهل كل الرأسمال الخاص يقع خارج التحالف الحاكم، أم أن جزءاً منه نشأ وتضخم داخل منظومة الربيع والمحاصصة نفسها؟

ثم ماذا عن الاقتصاد غير المنظم الذي يستوعب قطاعات واسعة من العراقيين؟ وماذا عن ملايين الموظفين والمتقاعدين والمعلمين والمهنيين وصغار التجار والعاطلين والخريجين؟ إن تسمية الطبقات ليست بديلاً عن تحليلها.

وحين تستخدم وثيقة سياسية تعبيرات ثقيلة نظرياً من نوع "البرجوازية البيروقراطية والطفيلية والکومبرادورية"، يصبح مطلوباً منها أن تحدد مضمون هذه المفاهيم في الواقع العراقي الراهن. وإلا تحولت المفاهيم الماركسية من أدوات لاكتشاف الواقع إلى أسماء نضعها فوق واقع لم نحلله بما يكفي.

أين الطبقة العاملة التي يتحدث الحزب باسمها؟ وهنا نصل إلى سؤال لا يستطيع حزب شيوعي تجنبه. إذا كان الحزب يعرف نفسه بأنه حزب الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين وشغيلة اليد والفكر، فأين توجد هذه الطبقة العاملة في عراق اليوم؟ وما تركيبها الجديد؟

المسودة تدرك جانباً مهماً من المشكلة. فهي تشير إلى أن السياسات الاقتصادية التي أعقبت ٢٠٠٣، وما رافقها من إطلاق السوق وإضعاف القطاع العام وتراجع الإنتاج الوطني، أدت إلى تقليص دور الطبقة العاملة واتساع البطالة والعمل غير المنظم وإضعاف الحركة النقابية. ثم تطرح حزمة مهمة من الحقوق: تطبيق قانون العمل، واستكمال الضمان الاجتماعي والصحي، وإلغاء التشريعات المقيدة للحريات النقابية، وضمان حق التنظيم النقائي والإضراب والتظاهر والاعتصام، وحماية العاملين في القطاع غير المنظم. وهذه مطالب تقدمية واضحة، وبعضها يمس جوهر الصراع بين العمل ورأس المال.

لكن السؤال الذي يبقى بلا إجابة كافية هو: هل ما زالت صورة الطبقة العاملة التي يستند إليها الحزب نظرياً مطابقة للبنية الطبقة الفعلية للعراق؟ لقد تغير عالم العمل نفسه.

العامل ليس فقط ذلك الذي يقف أمام آلة في مصنع حكومي أو خاص. هناك اليوم عامل الخدمة، وعامل التوصيل، والعامل المؤقت، والعامل الزراعي الموسمي، والعامل في الاقتصاد غير الرسمي، وسائق الأجرة، والعامل في شركات الحماية والخدمات، والعامل المرتبط بالمنصات الرقمية، فضلاً عن جمهور واسع يعيش من بيع قوة عمله من دون أن يمتلك هوية عمالية تقليدية أو تنظيمياً نقابياً.

وإذا كان الحزب يريد بالفعل إعادة بناء حضوره الطبقي، فإن إحدى مهماته الفكرية الأولى ينبغي أن تكون إعادة اكتشاف الطبقة العاملة العراقية كما هي اليوم، لا كما كانت في كتبنا وصورنا التاريخية عنها. فالطبقة لا تختفي لأن المصنع اختفى. إنها تعيد تشكيل نفسها.

والمفارقة أن الرأسمالية العراقية الهجينة، الربعية والتجارية والخدمية وغير المنظمة، ربما تكون قد وسعت عالم العمل المجاور للقهش بأشكال جديدة، في الوقت الذي أضعفت فيه الشكل التقليدي للحركة العمالية. وهذه ليست مسألة نظرية فقط. إنها تتصل مباشرة بالسؤال التنظيمي والسياسي: أين ينبغي أن يعمل الحزب؟ وبين من؟ ومن هم أولئك الذين يفترض أن يشكلوا قاعدته الاجتماعية الرئيسية؟

### التغيير الوطني الديمقراطي: مرحلة أم استراتيجية؟

تحدد المسودة المهمة المركزية للمرحلة الراهنة بأنها "التغيير الوطني الديمقراطي الشامل"، الذي يقضي إلى تفكيك منظومة المحاصصة وإنهاء التبعية السياسية والاقتصادية وإعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية ووطنية. وتقترح لتحقيق ذلك بناء جبهة شعبية واسعة تضم القوى والطبقات والفئات والشرائح المتضررة من المحاصصة والفساد والنهج الليبرالي التابع. وفي هذا الطرح قدر مهم من الواقعية السياسية.

فليس من المعقول أن يتعامل حزب يساري مع واقع اجتماعي معقد كالعراق على أساس أن الطبقة العاملة، منفردة، تستطيع غداً الاستيلاء على السلطة وإقامة الاشتراكية. والمجتمع العراقي تتقاطع فيه التناقضات الطبقة مع القومية والدينية والمذهبية والمناطقية، ومع مشكلة الدولة والسيادة والربيع والتدخل الخارجي. ومن ثم فإن بناء

كتلة اجتماعية وسياسية واسعة للتغيير ليس تنازلاً في ذاته عن المنهج الطبقي. لكن المشكلة تبدأ عند السؤال: من يقود هذه الجبهة؟ وعلى أي برنامج؟ عبارة "أوسع اصطفاً للقوى والطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المتضررة" جذابة سياسياً، لكنها لا تحل المشكلة النظرية. فالمتضررون من النظام ليسوا طبقة واحدة، ومصالحهم ليست متطابقة.

العامل المتضرر من البطالة، والفلاح المتضرر من انهيار الزراعة، وصاحب المشروع الصناعي المتضرر من الاستيراد، والموظف المتضرر من الفساد، والرأسمالي الوطني الذي يريد حماية السوق المحلية، والشاب الذي يريد فرصة عمل، جميعهم قد يجدون أنفسهم في لحظة معينة ضد جانب من جوانب المنظومة القائمة، لكن ذلك لا يعني أن تصورههم للمجتمع البديل واحد.

وهنا نصل إلى السؤال الذي يكون أكثر جرأة في الإجابة عن السؤال الذي ظل يرافق تاريخ الحركات الشيوعية طويلاً: هل التحالف الواسع وسيلة لتمكين القوى الشعبية من قيادة عملية التغيير، أم يصبح اتساع التحالف سبباً في تخفيف مضمون التغيير نفسه؟ إن الفرق بين الأمرين هو، في النهاية، الفرق بين سياسة تحالفات يقودها مشروع طبقي، وبين مشروع سياسي يذوب طبقياً داخل تحالفاته. ومن هنا تحديداً ينبغي أن يبدأ النقاش الحقيقي حول مسودة البرنامج.

فالمشكلة ليست أن المسودة تقتصر على المطالب التقدمية. على العكس، هي غنية بها. والمشكلة ليست أنها تخلت عن الاشتراكية، فهي تعلنها صراحةً وفقاً لبرنامجها. والمشكلة ليست أنها أهملت الديمقراطية أو الحقوق الاجتماعية؛ فقد منحتها مساحة كبيرة. السؤال الأعمق هو: هل استطاعت المسودة أن تبني الجسر النظري والسياسي بين هذه العناصر جميعاً؟ أي بين الماركسية بوصفها منهجاً، والطبقة العاملة بوصفها مرجعية اجتماعية، والتغيير الوطني الديمقراطي بوصفه مهمة المرحلة، والجبهة الشعبية بوصفها أداة سياسية، والاشتراكية بوصفها الأفق التاريخي. ذلك هو الامتحان الحقيقي للبرنامج.

ومن هذا الامتحان ينبغي أن ننقل إلى قلب المشروع الذي تقترحه المسودة: أي اقتصاد يريد الحزب الشيوعي العراقي بناءه؟ وما حدود الاختلاف بين هذا الاقتصاد وبين نموذج دولة الرفاه أو الديمقراطية الاجتماعية؟ وهل تكفي استعادة الدور التنموي للدولة وإصلاح القطاع العام لتحقيق تحول ذي مضمون اشتراكي، أم أن المسألة تتطلب إعادة طرح السؤال الأصعب: من يملك، ومن يقرر، ومن ينتج، ومن تذهب الثروة؟

سنوات، كيف يتعامل مع الاقتصاد الرقمي؟ وكيف يخاطب الشباب الذين تشكلت تجاربهم في بيئة مختلفة؟ وكيف يعالج آثار الاتساع الفجوة بين مجتمع يتغير بسرعة، وأدوات حزبية تتغير ببطء.

إن تجديد البرنامج لا يقتصر على تحديث التحليل السياسي أو إضافة بعض الفقرات الجديدة، بل يشمل كذلك مراجعة الثقافة التنظيمية نفسها. فالحزب الذي يدعو إلى الديمقراطية في المجتمع يحتاج إلى أن يجعلها ممارسة يومية في حياته الداخلية، من خلال توسيع المشاركة، وتشجيع الحوار، واحترام التنوع في الآراء، وتطوير آليات اتخاذ القرار، وإتاحة المجال أمام المبادرات الجديدة. فالتجديد يبدأ من داخل الحزب قبل أن ينعكس في خطابه تجاه المجتمع.

كما أن البرنامج الجديد ينبغي أن يجيب عن أسئلة لم تكن مطروحة بالصيغة نفسها قبل

## نحو تجديد المشروع الوطني الديمقراطي

# بين الثوابت والمتغيرات: كيف يتجدد برنامج الحزب؟

لواقع العراق اليوم. فالثبات الحقيقي يكون في الأهداف الكبرى، أما الوسائل والأولويات والأدوات، فهي بطبيعتها قابلة للتطوير كلما تغيرت الظروف.

لقد مرت عقود طويلة على إقرار كثير من المفاهيم التي ما زالت تحكم التفكير السياسي والتنظيمي للحزب، بينما شهد العراق خلال هذه الفترة تحولات عميقة في بنية الدولة، والاقتصاد، والمجتمع، والعلاقات السياسية. ولم تعد كثير من الافتراضات التي كانت صحيحة في مراحل سابقة تعكس الواقع الجديد بالقدر نفسه. وهذا لا يعني أن تلك الرؤى كانت خاطئة، وإنما يعني أن الواقع الذي صيغت على أساسه لم يعد هو نفسه.

وبدلاً من القول، هل نحتاج إلى برنامج جديد؟ يكون الأكثر دقة، هو ما الذي بقي صالحاً من برنامجنا؟ وما الذي يحتاج إلى مراجعة أو تطوير؟ وما الذي استجد في المجتمع ولم يعد

يونس متي

ليس هناك برنامج سياسي يبقى صالحاً إلى الأبد، لأن المجتمعات لا تتوقف عن التغير. وكل مشروع سياسي يريد أن يبقى فعالاً، مطالب بمراجعة برامجه بصورة دورية، لا حفاظاً على بقائه التنظيمي فقط، بل حفاظاً على قدرته على فهم الواقع والاستجابة لتحولاته أيضاً. لذلك لا يقاس نجاح أي حزب بقدرته على التمسك بكل ما كتبه في الماضي، بل بقدرته على التمييز بين ما يمثل ثوابته الفكرية، وما ينبغي أن يتطور من سياساته وبرامجه وآليات عمله.

لكن مراجعة برنامج الحزب لا تعني التخلي عن المبادئ أو التراجع عن القيم التي قام عليها المشروع الوطني الديمقراطي، بل تعني إعادة النظر في كيفية ترجمة تلك المبادئ إلى سياسات وبرامج وآليات عمل تستجيب

# آثار ارتفاع سعر الدولار على الزراعة والفلاح

كاظم عبد حسين\*



يواجه المزارع العراقي ضغوطا اقتصادية متزايدة نتيجة ارتفاع كلف الإنتاج وتراجع هامش الربح، في ظل اتساع الفجوة بين أسعار المستلزمات الزراعية وكلفة توفيرها من جهة، والعائد المتحقق من بيع المحاصيل من جهة أخرى. ويؤدي ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار، ولا سيما عند اتساع الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية، إلى زيادة أعباء قطاع يعتمد بدرجة كبيرة على استيراد مستلزمات الإنتاج والمعدات من الخارج.

وتظهر هذه الضغوط بوضوح في أسعار الأسمدة والمبيدات والبذور المحسنة، ومنها الأسمدة المركبة NPK وبذور الهجن والأصناف المعتمدة ذات الإنتاجية المرتفعة. كما ترتفع كلف صيانة الآلات الزراعية والمضخات ومنظومات الري الحديثة، بسبب الاعتماد على قطع الغيار والمعدات المستوردة. وبذلك يجد المزارع نفسه أمام نفقات متزايدة يصعب تعويضها من عائد بيع المحصول.

وتعتمق المشكلة عندما ترتفع كلف الإنتاج من دون زيادة متناسبة في أسعار شراء المحاصيل، ولا سيما الحنطة التي تتولى الدولة شراءها ضمن برامجها التسويقية. فزراعة الدونم الواحد تتطلب نفقات تشمل

البذور والحراثة والأسمدة والمبيدات والري والحصاد والنقل، فيما يرتبط العائد بسعر الاستلام الحكومي وحجم الإنتاج. وعندما تتسع الفجوة بين النفقات والإيرادات، يقلص هامش الربح، وقد تصبح الزراعة محدودة الجدوى في الأراضي الضعيفة أو متوسطة الإنتاجية.

ولا تقتصر الأعباء على المستلزمات المستوردة، بل تمتد إلى الوقود والطاقة والخدمات الميكانيكية. فالمزارع الذي يعتمد على المياه الجوفية أو الري بالمضخات يحتاج إلى كميات كبيرة من الديزل، ما يجعل ارتفاع أسعاره عاملا مباشرا في زيادة كلفة السقي. كما تنعكس نفقات الوقود والصيانة على أجور

النفقات وتحقيق هامش ربح معقول. فالسعر الذي لا يتناسب مع كلفة الإنتاج يضعف حوافز التوسع والاستثمار، ويحد من قدرة المزارع على تطوير أساليبه وزيادة إنتاجية الأرض.

ويمكن تعزيز هذه الإجراءات بالتوسع المدروس في استخدام المخصبات العضوية ومحسنات التربة المتاحة محليا، ومنها الكبريت الزراعي، والاستفادة من مواد مثل الهيوميك والفلوفيك وفق نتائج فحوص التربة واحتياجات المحاصيل. ويساعد الإرشاد الزراعي في تحسين كفاءة استخدام المغذيات وتقليل الهدر، من دون اللجوء إلى بدائل غير مناسبة للاحتياجات الفعلية للمحاصيل.

إن حماية الزراعة العراقية لا تتحقق بمجرد الدعوة إلى زيادة الإنتاج، بل تتطلب توفير مستلزمات بأسعار معقولة، وسياسة تسعير منصفة، وتطوير أنظمة الري والتسويق والبنى التحتية. فارتفاع كلفة الدولار لا ينعكس على أسعار الأسمدة والبذور والمعدات فحسب، بل يؤثر أيضا في قرار المزارع بشأن الاستمرار في الزراعة أو تقليص نشاطه، وهو قرار ترتبط به قدرة العراق على تنمية إنتاجه المحلي وتقليل تعرض أمنه الغذائي لتقلبات الأسواق الخارجية.

\*مهندس استشاري زراعي

## محاصيلنا كنز مهم

## من الحقل إلى مصنع العطور والدواء

في صناعة العطور ومستحضرات التجميل، مع إمكانية التوسع لاحقا نحو الصناعات الدوائية وفق المتطلبات الفنية والصحية. إن المطلوب ليس مجرد زيادة الإنتاج الزراعي، بل ربط الحقول بالصناعة، وتحويل المحاصيل إلى منتجات نهائية تحقق عائدا أكبر للاقتصاد الوطني. وقد استطاعت دول مثل الصين والهند تطوير صناعات مرتبطة بمواردها الزراعية، بما أتاح لها الاستفادة من المواد الخام محليا وتوسيع فرص العمل والإنتاج. أما الآن الأوان للنظر إلى أرضنا بوصفها ثروة منتجة، لا موردا مهما؟ إن استثمار المحاصيل الصناعية والعطرية يمكن أن يفتح أبوابا للتنوع الاقتصادي، ويقلل الاعتماد على الاستيراد، ويوفر فرص عمل جديدة، ويمج المزارعين أسواقا أوسع لتسويق محاصيلهم.

والغذائية والتجميلية. لكن المشكلة تكمن في ضياع القيمة المضافة؛ إذ نبيع، بحسب الأرقام المتداولة، طن عرق السوس الخام بنحو ٤٠٠ دولار، ثم نستورد منتجات مصنعة منه، كأدوية السعال ومستحضرات العناية بالبشرة، بقيمة قد تصل إلى ٤٠ ألف دولار للكمية المكافئة في بعض المنتجات. ونبيع الورد بأكياس، ثم نشترطه بطرح في قناني صغيرة قد يبلغ ثمنها راتب موظف. إن هذه المفارقة تطرح سؤالا جوهريا: لماذا لا تتحول ديالي، المعروفة ببساتينها ومحاصيلها، إلى مركز لمعامل صغيرة تستخلص الزيوت العطرية من النعناع والريحان والبابونج؟ فمعمل صغير يوظف عشرين شابا يمكن أن يشكل نواة لصناعة محلية تستخلص الزيوت وتطور منتجات أولية تدخل

طاهر أحمد زيدان

يمتلك العراق ثروة زراعية وصناعية واعدة لا تحظى بما تستحقه من اهتمام، تتمثل في المحاصيل الصناعية والعطرية التي يمكن زراعتها حتى في مساحات محدودة، وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية مرتفعة، بدلا من الاكتفاء ببيعها مواد خام واستيراد منتجاتها المصنعة بأسعار مضاعفة. فالورد المحمدي في كربلاء، والنعناع والبابونج في ديالى، والحناء في الفاو، وعرق السوس الذي ينمو برياً في أهور الوسط والجنوب، تمثل جميعها موارد يمكن أن تشكل أساسا لصناعات العطور والأدوية ومستحضرات التجميل. ويُعد عرق السوس من المحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية، لما يدخل فيه من استخدامات في الصناعات الدوائية

## الزراعة: استمرار إجراءات الحجر الزراعي وإتلاف السلع المخالفة في المنافذ الحدودية

الفضيلية، قال إنها دخلت عبر منفذ الحدودية الحدودي. وأشار إلى أن الوزارة تحيل هذه الحالات إلى قاضي التحقيق المختص، بالتعاون مع وزارة الداخلية وجهاز الأمن الاقتصادي، مؤكدا استمرار متابعة السلع المهربة والمخالفة للتعليمات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتورطين.

في المنافذ لتنفيذ هذه الإجراءات، وإعادة شحنات من مناشئ مختلفة لعدم مطابقتها الضوابط والتعليمات المعتمدة. وأضاف الحطاب أن الوزارة تتابع أيضا دخول المواد الغذائية بصورة غير شرعية، من خلال جولات تفتيشية في الأسواق، مبينا ضبط ومصادرة كميات من اللحوم المصنعة في منطقة

الحطاب، إن إجراءات الحجر الزراعي تُنفذ في جميع المنافذ الحدودية بالتعاون مع هيئة المنافذ الحدودية وجهاز الأمن الوطني والجهات الأمنية الساندة. وأوضح أن الفرق المختصة تتولى فحص السلع والبضائع، وحجز المواد المخالفة أو إتلافها وإعادةتها إلى بلدان المنشأ، بحسب طبيعة المخالفة، مشيرا إلى وجود ملاكات من دائرة البيطرة

متابعة – طريق الشعب

أعلنت وزارة الزراعة، اليوم الاثنين، استمرار إجراءات الحجر الزراعي في المنافذ الحدودية، مؤكدة إخضاع السلع والبضائع الداخلة إلى البلاد للفحص، وإتلاف أو إعادة المواد المنتهية الصلاحية أو المخالفة لضوابط الاستيراد. وقال المتحدث باسم الوزارة، قصي

## توجه لتخفيض الأسعار في الهايبرماركت والتعاونيات!

تستهدف تخفيض الأعباء المعيشية عن المواطنين، بالتزامن مع ارتفاع الأسعار في الأسواق عقب قرار الحكومة خفض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار. وذكرت الشركة، في بيان، أنها تعتزم خفض سعر كيلوغرام اللحوم في التعاونيات من ٢٠-٢١ ألف دينار إلى

١٧ ألف دينار، فيما يتضمن المقترح تحديد سعر طبقة البيض عند ٥٥٠٠ دينار. وأضافت أن التخفيضات المقترحة تشمل منافذ الشركة، مع التعويل على أن تسهم في دفع أسعار البيض في الأسواق المحلية إلى المستوى ذاته، إلى جانب

بغداد – طريق الشعب

أعلنت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، أمس الاثنين، عن توجهها لإجراء تخفيضات على أسعار عدد من المواد الغذائية في فروع الهايبر ماركت والتعاونيات، في خطوة قالت إنها

# تلوث المياه والثروة السمكية.. بين التحذيرات والحلول العملية

الاستخدامات الملائمة وفق المعايير المعتمدة. ويتطلب ذلك حملة رقابية مستمرة تشمل المؤسسات الحكومية والأهلية، ولا سيما المستشفيات والمعامل والمنشآت التي تنتج مخلفات خطرة، مع تطبيق القوانين والعقوبات بحق المخالفين، وإغلاق منافذ التصريف غير القانونية. كما ينبغي تعزيز التوعية البيئية والصحية والإرشاد الزراعي، وإشراك المواطنين والصيادين والمزارعين في الإبلاغ عن مصادر التلوث ومتابعة معالجتها. إن حماية المياه والثروة السمكية مسؤولية مشتركة، تبدأ بالاعتراف بحجم المشكلة، لكنها لا تنتهي عند التحذير منها. فالمطلوب سياسة حكومية واضحة، تستند إلى الأدلة العلمية والرقابة الفاعلة والاستثمار في البنى التحتية، وتوازن بين حماية صحة المواطنين وصون مصادر رزق العاملين في القطاع الزراعي والسلمي.

وبذلك يمكن تحويل المخاوف المشروعة من تلوث المياه إلى برنامج عملي يحمي الإنسان والبيئة، ويعزز الأمن الغذائي، ويضمن استدامة الموارد المائية للأجيال المقبلة.

\*مهندس زراعي استشاري

تضم وزارات البيئة والصحة والموارد المائية والزراعة والجهات المختصة بمياهه الجوفية، تتولى إعداد تقرير علمي شامل عن مستويات التلوث ومصادره وآثاره، ووضع برنامج زمني لمعالجته، مع تحديد المسؤوليات والتمويل اللازم للتنفيذ. كما ينبغي الإسراع في استكمال مشاريع الصرف الصحي ومحطات المعالجة في المحافظات، وتحديد مواقع الطمر الصحي وتجهيزها بالآليات اللازمة، ومنع تصريف مياه الصرف والمخلفات الصناعية والطبية غير المعالجة إلى الأنهار والأهوار. فمعالجة هذه المياه وإعادة استخدامها، بعد التأكد من مطابقتها للمعايير الصحية والبيئية، يمكن أن توفر موردا إضافيا للري وتحد من الضغط على الموارد المائية.

ومن المهم أيضا استكمال مشاريع الإصلاح الزراعي وشبكات البزل التي بدأت في ثمانينيات القرن الماضي وتوقفت أجزاء منها بعد عام ٢٠٠٣. فمعالجة مياه البزل المالحة والملوثة وتنظيم تصريفها يمكن أن يساهم في الحد من تدهور الأراضي الزراعية وتقليل وصول الملوثات والأملاح إلى الأنهار، مع إمكان الاستفادة من المياه المعالجة في

الصحي والمخلفات الطبية والصناعية، فيمكن أن ينقل ملوثات ومسببات أمراض أخرى، وهو ما يستدعي الفحص والرقابة، لا إطلاق أحكام عامة على سلامة الأسماك العراقية. وتتطلب معالجة هذه القضية النظر إلى آثار التلوث في مختلف جوانبها، الصحية والبيئية والاقتصادية. فهناك آلاف العاملين في صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية وإدارة البحيرات، فضلا عن عائلات تعتمد في معيشتها على هذا النشاط. وأي تحذيرات عامة لا تستند إلى نتائج فحوص محددة قد تؤثر في تسويق منتجاتهم ودخولهم، كما قد تنعكس على الأمن الغذائي، ما يجعل الدقة في التصريحات الرسمية وشفافية المعلومات ضرورة أساسية.

وفي المقابل، لا يمكن تجاهل مسؤولية الجهات الحكومية عن الحد من التلوث ومراقبة مصادره. فالمطلوب ليس تشخيص المشكلة فحسب، بل إعلان الإجراءات المتخذة، وتحديد مصادر التلوث ومواقعها، ونشر نتائج الفحوص المتعلقة بجودة المياه وسلامة الأسماك، مع توضيح المناطق التي تستدعي تدابير احترازية. ولتحقيق ذلك، اقترح تشكيل هيئة مشتركة



وفي هذا السياق، أثار تصريح الوزارة بشأن امتناعها عن شراء الأسماك العراقية خشية الإصابة بمرض نقص المناعة البشرية (الإيدز)، بسبب احتمال تلوث المياه بدماء مرضى مصابين بالفيروس، تساؤلات عن الأساس العلمي لهذا التخوف وانعكاساته الاقتصادية. ففيروس نقص المناعة البشرية لا ينتقل عبر المياه أو الطعام، ولا تشكل الأسماك المطهية مصدرا لانتقاله. أما التلوث بمياه الصرف

ولا شك في أهمية التحذير من تداعيات مياه الصرف الصحي والمخلفات الصناعية والطبية التي تُطرح في المجاري المائية من دون معالجة كافية، وما قد ينجم عنها من أخطار صحية وبيئية. غير أن هذه التحذيرات ينبغي أن تستند إلى بيانات علمية وفحوص مختبرية واضحة، وأن تقتزن بإجراءات عملية تحد من مصادر التلوث، وتطمئن المواطنين إلى سلامة المياه والأسماك المطروحة في الأسواق.

عبد الكريم عبد الله بلال\*

أعادت تصريحات وزيرة البيئة بشأن تلوث نهري دجلة والفرات والأهوار، ومخاطر ذلك على صحة المواطنين والثروة السمكية، تسليط الضوء على واحدة من أكثر القضايا إلحاحا في العراق: حماية مصادر المياه من التلوث، وضمان سلامة الغذاء، ومحاسبة الجهات التي تتسبب بالإضرار بالبيئة.

## الاشتراكية

# بين نقد التجربة وأفق التجدد

محمد علوش\*

لم تكن الاشتراكية، في جوهرها، مجرد صيغة اقتصادية أو تجربة تاريخية محددة، وإنما كانت قبل ذلك تعبيراً عن سؤال إنساني وسياسي عميق: كيف يمكن بناء مجتمع أكثر عدالة، تتحول فيه الثروة والإنتاج والتنمية من أدوات للهيمنة إلى وسائل لخدمة الإنسان والمجتمع؟

ومن هذه الزاوية، فإن نقد التجارب الاشتراكية التي عرفها القرن العشرون لا ينبغي أن يتحول إلى حكم نهائي على الفكرة الاشتراكية نفسها، كما لا ينبغي أن يقود التمسك بالماضي إلى تجاهل ما كشفته تلك التجارب من اختلالات وتناقضات، فالاشتراكية، إذا أرادت أن تكون مشروعاً للمستقبل، تحتاج إلى مراجعة نقدية شجاعة، تميز بين المبادئ التي ما زالت تحتفظ بقيمتها الإنسانية وبين الآليات والنماذج التي أثبت التاريخ محدوديتها.

لقد كشفت تجارب عديدة أن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، بحد ذاتها، لا تكفي لإقامة مجتمع اشتراكي. فالملكية العامة تحتاج إلى ديمقراطية ومساءلة ومشاركة اجتماعية، وإلى مؤسسات قادرة على منع تحول الدولة من أداة لتنظيم المجتمع إلى قوة منفصلة عنه، وفي المقابل، فإن الديمقراطية السياسية تفقد جزءاً كبيراً من مضمونها عندما تتسع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية إلى درجة تجعل الحقوق والحريات متفاوتة عملياً بين المواطنين.

ومن هنا يبرز السؤال الأكثر أهمية بالنسبة إلى اشتراكية القرن الحادي والعشرين: كيف يمكن الجمع بين الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية، وبين الحرية والمساواة، وبين كفاءة الاقتصاد وضرورة حماية المجتمع؟

أرى أن الاشتراكية الديمقراطية تمثل أحد المسارات الفكرية القادرة على إعادة صياغة هذا التوازن، شريطة ألا تتحول هي الأخرى إلى وصفة جامدة، فهي ليست مجرد تسوية بين الاشتراكية والرأسمالية، وإنما محاولة لإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع والملكية والتنمية على أساس أن الاقتصاد يجب أن يخضع للإنسان والمصلحة العامة، لا أن يصبح الإنسان تابعاً لمنطق السوق وحده.

وعلى المستوى العالمي، أصبحت هذه المراجعة أكثر إلحاحاً. فالعالم الذي أنتج النماذج الاشتراكية الكبرى في القرن العشرين لم يعد قائماً بالشروط نفسها، حيث تغيرت بنية الاقتصاد والعمل، وتقدمت التكنولوجيا، وظهرت الشركات العابرة للقوميات والمصنات الرقمية، وأصبحت المعرفة

والبيانات والتكنولوجيا جزءاً أساسياً من مصادر القوة الاقتصادية، ولذلك لا يمكن أن تكون اشتراكية القرن الحادي والعشرين إعادة إنتاج لنماذج الماضي، بل مشروعاً متجدداً يجيب عن أسئلة جديدة تتعلق بتوزيع الثروة، والملكية، والعمل، والتكنولوجيا، والتنمية والاستدامة، فالسؤال لم يعد فقط: من يملك المصنع؟ بل أيضاً: من يملك المعرفة والتكنولوجيا؟ ومن يحدد اتجاه التنمية؟ ومن يستفيد من ثمار التقدم الاقتصادي؟

وفي هذا السياق، فإن الدولة والسوق لا ينبغي النظر إليهما باعتبارهما نقيضين مطلقين، فكلهما أداة، وتكمن المسألة في طبيعة القواعد والمؤسسات التي تنظم عملهما، وفي مدى خضوعهما للمصلحة الاجتماعية، فالدولة القوية لا تعني بالضرورة دولة بيروقراطية، والسوق المنظم لا يعني بالضرورة التخلي عن العدالة الاجتماعية.

يمكن للاقتصاد الاشتراكي الديمقراطي أن يقوم على قطاع عام استراتيجي، وقطاع خاص منتج ومسؤول اجتماعياً، وتعاونيات ومؤسسات اقتصادية تشاركية، إلى جانب نظام ضريبي عادل وسياسات اجتماعية تضمن تكافؤ الفرص وتحمي الفئات الأكثر هشاشة، وفي هذه الصيغة تصبح الملكية وسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية وتنموية، وليست غاية في ذاتها. ومن المهم هنا التوقف عند التحولات الفكرية التي شهدتها جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والتي قادت إلى تبني الاشتراكية الديمقراطية بوصفها اتجاهاً فكرياً وسياسياً، فهذا التحول لم يكن قطعية مفاجئة مع الجذور الفكرية والنضالية للجبهة، ولا استجابة ظرفية لتحولات سياسية عابرة، وإنما جاء نتيجة مسار طويل من المراجعة النقدية للتجارب السابقة، والاستفادة من دروسها، وقراءة التحولات التي طرأت على الاقتصاد والمجتمع والعمل والسياسة.

الاشتراكية الديمقراطية بالنسبة إلى الجبهة ليست قطيعة مع جذورها الفكرية والنضالية، وإنما تطوير نقدي لها، وتجديد لأدواتها، واستجابة واعية لمطالبات مرحلة تاريخية جديدة، وفي الحالة الفلسطينية تحديداً، تكتسب هذه الرؤية خصوصية إضافية، لأن النضال الوطني لا يمكن فصله عن قضايا العدالة الاجتماعية والديمقراطية والحقوق الاقتصادية والتنمية، كما لا يمكن اختزال التحرر الوطني في بعد سياسي منفصل عن بناء مجتمع فلسطيني أكثر عدلاً وتماسكاً.

وتقدم التجربة الصينية، في هذا السياق، حالة تاريخية تستحق الدراسة المتأنية، لا التقديس ولا الرفض المسبق، فمنذ الإصلاح والانفتاح، عملت الصين على تطوير نموذجها الخاص، ودمجت التخطيط

طويل المدى مع آليات السوق، ووسعت مجالات الملكية المختلفة، مع الحفاظ على دور مركزي للدولة في توجيه الاقتصاد والتنمية، وما يهم في التجربة، من منظور فكري، ليس استنساخ النموذج الصيني في مجتمعات أخرى، وإنما فهم منهجية التجربة: القدرة على المراجعة، والتجريب، والتعديل، والاستفادة من نتائج السياسات بدلاً من التعامل مع الأفكار باعتبارها قوالب نهائية.

وهنا تكمن إحدى أهم القضايا التي تحتاج الاشتراكية المعاصرة إلى الإجابة عنها: كيف نحافظ على هدف العدالة الاجتماعية دون أن نفقد القدرة على الإنتاج والتجديد والمنافسة؟ وكيف تضمن التنمية الاقتصادية دون أن تسمح بتحول النمو إلى تراكم غير عادل للثروة والقوة؟

كما أن المستقبل يفرض قضية الاستدامة بوصفها جزءاً أصيلاً من أي مشروع اشتراكي جديد. فلا يمكن فصل العدالة الاجتماعية عن حماية البيئة، ولا يمكن الحديث عن التنمية من دون النظر إلى حقوق الأجيال القادمة، فالاشتراكية التي تنتمي إلى القرن الحادي والعشرين ينبغي أن تربط بين العدالة الاقتصادية، والديمقراطية، والإنجابية، والحريات، والاستدامة، وبذلك، فإن تجديد الاشتراكية لا يبدأ من البحث عن نموذج جاهز، وإنما من إعادة طرح الأسئلة الأساسية: ما طبيعة الدولة التي نريد؟ وما حدود السوق؟ وما أشكال الملكية الأكثر قدرة على خدمة المجتمع؟ وكيف نضمن توزيعاً عادلاً لثمار الإنتاج والتكنولوجيا؟ وكيف نحمي الحرية والديمقراطية من أن تتحولا إلى امتياز اقتصادي، كما نحمي العدالة الاجتماعية من أن تتحول إلى ذريعة لتقييد الحريات؟

إن الاشتراكية التي تستحق المستقبل هي التي تمتلك شجاعة نقد تجربتها، دون أن تتخلى عن جوهرها الإنساني، وتستفيد من السوق دون أن تستسلم لمنطقه؛ وتؤمن بالدولة دون أن تجعلها بديلاً عن المجتمع؛ وتدافع عن العدالة دون أن تنتقص من الحرية، ومن هنا، فإن مهمة اليسار اليوم ليست الدفاع عن الماضي كما كان، وإنما استعادة قدرته على التفكير والتجديد وصياغة مشروع تاريخي جديد، يربط التحرر بالعدالة، والديمقراطية بالتنمية، والاقتصاد بالإنسان، فالاشتراكية ليست تاريخاً مغلَقاً، وإنما سؤال مفتوح يتجدد بتجدد العالم، وهنا لا تنتهي الاشتراكية؛ هنا تبدأ من جديد.

\* أمين سر المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني

## غياب الرقابة على عمل الإنسان

# يؤدي الى التفرد والفساد

سالم روضان الموسوي\*

مطلق، وحتى الحصانة القضائية للقضاء او لغیرهم فان الدستور جعلها ضمانة لحماية حيادهم، لا امتياز شخصي يعفيهم من المسؤولية، لان الإفلات من الرقابة على عمل القضاء يحوّل القضاء من حارس للقانون إلى سلطة مطلقة، وهو ما يتعارض مع مبادئ العدالة، وان القانون النافذ اوجد جهة رقابة على عمل القضاء المتمثلة بهيئة الاشراف القضائي وتعمل بموجب قانون هيئة الاشراف القضائي رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٦، الا ان بعض المناصب القضائية لا تخضع لاي رقابة ومنها منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية وارتيس وأعضاء المحكمة الاتحادية العليا ، وكذلك رئيس وأعضاء المحكمة الإدارية العليا، وغياب الرقابة، سواء كانت إلهية أو دستورية أو اجتماعية، يؤدي حتماً إلى نتائج خطيرة منها، تفرد المسؤول بالقرار، حيث يتحول المنصب إلى سلطة شخصية مطلقة، و الملل نحو الديكتاتورية الذي لا يؤثر على

و يقدم لنا القرآن الكريم تصوراً شاملاً للرقابة، ويصنفها الى مستويات متعددة، منها (رقابة الله المباشرة بقوله تعالى في الاية ١٥٦ من سورة عمران (والله بما تعملون بصير)، وكذلك عن طريق رقابة الملائكة الكتبة بقوله تعالى في الآية الكرمة (١٠، ١١و، ١٢) من سورة الانفطار (وان عليكم لحافظين، كراماً كاتبين، يعلمون ما تفعلون)، ثم رقابة النفس والضمير بقوله تعالى في الآية الكرمة (١٤) من سورة القیامة (بل الانسان على نفسه بصيرة)، وأضاف بها رقابة الجوارح والزمان والمكان بقوله تعالى في الاية الكرمة (٢٤) من سورة النور (يوم تشهد عليهم السنتهم وإيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون)، وتأتي بعد ذلك الرقابة الشاملة (الإحصاء) بقوله تعالى في الاية الكرمة (٤٩) من سورة الكهف بقوله (ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه ويقولون يا ويلتنا ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ووجدوا ما عملوا حاضرا ولا يظلم ربك أحداً)، وبعد استعراض الآيات الكرمة في قوله الله تعالى يتضح لنا هذا التصور الذي يرسخ بأن لا أحد فوق الرقابة الإلهية، وأن الاستقامة الحقيقية لا تتحقق الا بالوعي الدائم بهذه الرقابة، اما عن القيم والمبادئ الدستورية نجد بان دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ أرسى مبادئ واضحة تؤكد أن الجميع خاضع للقانون، ومنها المادة (٥) التي جاء فيها (السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات.) والمادة (١٤) التي جاء فيها (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز) والمادة (١٩/أولاً) التي جاء فيها (حق التقاضي مكفول بوجود للجميع)، وفي هذه النصوص نرى انها لا تقر بوجود أي سلطة أو إرادة تعلق فوق القانون، وتؤكد أن المساواة أمام القضاء مبدأ

# القرارات الأممية بين الإلزام والتنفيذ: الصحراء الغربية اختباراً لفعالية القانون الدولي

حنان الكناني

إن العلاقات الدولية التي تنشأ بين الدول، سواء الدول المتجاورة إقليمياً أو دولياً أو غير المتجاورة، ويختلف المجالات السياسية أو الاقتصادية أو التجارية، تنظمها منظمات دولية وإقليمية أو عربية، إذا كان الشأن عربياً إسلامياً، كمنظمة جامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار المصدرة للبترو، وغيرها، على أساس القانون الدولي والاتفاقيات المبرمة بين الدول والأعراف والمبادئ القانونية. أما الدولية، فتكون منظمة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي أو محكمة العدل الدولية، في حالة وجود نزاع سياسي أو حدودي بحري أو بري، عند احتكام أحد طرفي النزاع لدى المحكمة الدولية، ويكون من اختصاصها: لءا، السؤال الذي يطفو إلى سطح المقال:

إن وجود أي خلاف أممي بين دولتين يؤدي إلى سعي تلك المنظمات لإيجاد صيغة حل أو آلية حل تتبع بين الدولتين، كالوساطة أو التحكيم، وبالتالي تكون مخرجاتها: تسوية بين الدولتين، أو اتفاقية ملزمة، أو قرار أممي. وهنا أود الإشارة: إذا صدر عن الخلاف قرار أممي، فما مدى إلزامية التنفيذ؟ وما ينتج من أثر قانوني عن عدم التنفيذ؟ وما هي الآليات المستخدمة أو التدابير الواجب اتباعها من تلك المنظمات في حالة عدم التنفيذ؟ وبالتالي، هل إن عدم تنفيذ القرار يفقده قوته القانونية، أم أن الإشكال في الأدوات المستخدمة لتنفيذه، أم في الإرادة السياسية؟ من وجهة نظر قانونية، أجد أن القرارات الأممية تحتاج إلى إرادة سياسية قوية

قبل بها طرفان متنازعان من أجل أن ينفذ ما تم إقراره، وهو استفتاء تقرير المصير، وهذا يقودنا إلى السؤال المنطقي: إن عدم تنفيذ خطة التسوية، قرار الاستفتاء الذي أشر إليه، أفقده قوته القانونية أم لا؟ وهل ما زال قائماً ليوماً هذا؟ وكذلك، ما مدى جدية تلك القرارات في أن تنفذ حقيقة على أرض الواقع، كونها ترتبط بمصير شعب أعزل عانى الولايات من التهجير والتشرد واللجوء في مخيمات في ولاية تندوف الجزائرية، تحت وطأة ظروف اقتصادية وصحية وتعليمية صعبة كونه لاجئاً؟

ويجب أن نشير: ماذا يستطيع مجلس الأمن الدولي أن يفعل عند عدم تنفيذ قراراته؟ وحسب ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، يمنح مجلس الأمن الدولي صلاحية اتخاذ تدابير، وحسب المادتين ٤١ و٤٢ من الفصل السابع، إلا أن وجود تلك التدابير ليس بالضرورة أن مجلس الأمن سوف يستخدمها في كل حالة عدم تنفيذ لقراراته. إذن، متى يستخدم تلك التدابير من عدمه في حالة الاستفتاء المنصوص عليه في خطة التسوية بما يخص الصحراء الغربية؟ وإذا بادرنّا إلى تفكيك القرار، نجد هناك التزاماً قانونياً من الدول الأعضاء على قبول تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وكذلك أن المجلس يملك الأدوات، فلماذا لا يستخدمها تلقائياً؟ حيث تبين أن امتلاك الصلاحيات شيء، واتخاذ تدبير لتنفيذ القرار شيء آخر. وبالتالي، يصب ذلك في عدم وجود القاعدة القانونية، أم في غياب آليات التنفيذ، أم في الإرادة السياسية التي تفُعل ذلك القرار وتجعلها ممكنة التنفيذ؟

بانسحاب إسبانيا منه سنة ١٩٧٥. انسحبت الجمهورية الموريتانية من النزاع المسلح ووقعت اتفاقية سلام مع جبهة البوليساريو، وأصبح طرفا النزاع بعد ذلك مملكة المغرب وجبهة البوليساريو، وما رافقه من استمرار للنزاع المسلح بين الطرفين. أدى ذلك إلى صدور خطة تسوية الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار وإجراء استفتاء لسكان الصحراء الغربية بين الاستقلال كدولة مستقلة أو أن يكون خاضعاً للإدارة المغربية كإقليم يندمج مع المغرب، وقد قُبِلت من الطرفين. والجدير بالذكر أن قرار وقف إطلاق النار قد دخل حيز التنفيذ بعد قبول خطة التسوية. قرار مجلس الأمن ٦٥٨ سنة ١٩٩٠ تم تأييد مقترح التسوية، ثم أنشأ مجلس الأمن، في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، بموجب القرار ٦٩٠ الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO) لتنفيذ الخطة، ومن مهامها الأصلية تنظيم الاستفتاء ومراقبة وقف إطلاق النار. وهنا تكمن الإشكالية القانونية حول قوة الإرادة السياسية وحجية القرارات الأممية وقوة إلزاميتها في تنفيذ القرار الصادر عنها؛ حيث إذا دققنا النظر في القرار، نجد أن كلا الطرفين اللذين قبلا خطة التسوية، ودخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ الفعلي في ٦ سبتمبر/أيلول ١٩٩١، وهو جزء مهم على إثره تم إنشاء البعثة لأجل تسهيل ومراقبة استفتاء تقرير المصير، جزء أساسي من خطة التسوية، إلا أنه لم ينفذ لغاية الآن، على الرغم من قيام الأمم المتحدة بتحديد البعثات التي تقوم بمهامها بزيارة الصحراء الغربية. وبالتالي، نحن أمام خطة تسوية



المتحدة بخصوص النزاع المسلح الذي كان دائراً بين مملكة المغرب وجمهورية موريتانيا من جهة، والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)، بعد نشوبها، من جهة أخرى، حول الإقليم الصحراوي المتنازع عليه عند انتهاء الوجود الاستعماري

مما يجعل الإرادة السياسية غائبة، إلا أن هناك عوائق أخرى تجعل تنفيذ القرارات مؤجلاً أو غير محسوم، ربما عائق قانوني أو سياسي أو خلط من العوامل التي ذُكرت. ومن القرارات الأممية التي لا تزال قيد التنفيذ، ما يخص خطة التسوية المدعومة بالقرارات الأممية الصادرة من الأمم

لتنفيذ القرارات الصادرة، ومن ضمنها أدوات التنفيذ؛ لأن القرار صدر، والإشكال في جعله منفذاً على أرض الواقع. وهنا، إن التنفيذ حسب الإرادة السياسية والمصالح المتداخلة، أو ربما وجود أطراف أممية أخرى تكون إلى جانب إحدى الدول التي ستأثر من القرار، يؤثر على شكل القرار،

قصائد الشاعر يوسف المحمدادي

حزن يقطر حزن

والجان مومن صاير ابليس... ويقول: "صفنه وشته والليل وهواس... و فز جروحي بضحكة الكاس... بردت وجعته الما يشد راس... مئة شمر بس ماكو عباس". وفي هذا المقطع، أحيل التعليق إلى القارئ الكريم: "ليل وشته وحلمي مخده.. تصرخ يلاهي الرااح رده ... خطار حزني صار مده ... صرحه الحديقة بغير ورده..." يبدو أن المحمدادي تعلّم الحزن والدمع، حتى في ما ينتجه من قصائد الغزل. وقبل أن أختم مقالتي، أورد قوله: "كون عشر عيون عدي من أحب حتى اكفي دموع فركاكم حبيبي من تصب.... كون عشر عيون عدي حتى اشبع شوف منك وبرضاتك مو غصب". وأختم حديثي موجّهاً كلامي إلى المحمدادي، ومحيلاً إياه إلى ما يقوله في إحدى قصائده: "گوم فك حزن الدلال بهيل جيتك وخلي تتمرجح الگهوه اعلى الدرب".

يكتب القصيدة الكلاسيكية حصراً، بل هو متنوع في كتاباته، ومنها القصائد الحديثة. ففي نصّه (كوايس من نهر جاسم)، يقول: "اعترفلك واعترف للرادني اغلط آني أحقق مو صور... واملك بشوفي صور حلوه البالدي شلون من طارت بجنحانه الطيور... شلون من لبست خاكي... وضابط التجنيد رايدنه لابن صبحه فطور". في هذه القصيدة، يحاول المحمدادي أن يفتنزل لنا الحرب العنيفة، ويصوّرُها بأقصى الصور المرعبة: "وچان ملك الموت سيارة الايفا من الفجر باسمي ينادي.. ورحت للجبهه ودعاء امي عتادي". كما يستحضر بقية الصفحات المظلمة التي مررنا بها عراقين: "وچان حلم الماتو بصفي حبيبه وبرتقاله... وچان حلمي ... مثل حلم الله عَلكَ ... من شيلة امي ساقية ماء تجري بين ضفتين، وعلى الشاعر الفطن أن يزرع أزهاره بين الضفتين، وعلى ضفاف الساقية أو النهر. ولا شك في أن الضفتين هنا ترمزان إلى التمسك بوزن القصيدة، أي ميزانها العروضي. وهذا لا يعني أن شاعرنا المحمدادي



حامد كعيد الجبوري

في القصائد المطوّلة التي يزيد عدد أبياتها على خمسين بيتاً، نلاحظ أن الشاعر يفقد ما نسّميه وحدة الموضوع، إضافةً إلى وجود أبيات قد تُعَدُّ من الحشو الذي لا موجب لذكره، وهذا يحدث غالباً في القصائد العمودية. قرأت الكثير مما ينتجه الشاعر يوسف المحمدادي، سواء في الصحف اليومية أو عبر صفحته الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي، وحينني القول إن الشاعر المحمدادي خريج المدرسة الكلاسيكية التي تُعَدُّ أساساً في بناء القصيدة. وربما يرى البعض أن من يكتب الشعر العمودي لم تلبسه الحدأة ثوبها الجديد، وهذا زعم خاطئ، كما أرى. فلو عدنا إلى كبار الشعراء الشعبيين، لوجدنا أن بداياتهم كانت عبارة عن قصائد تنتمي إلى المدرسة الكلاسيكية. ومثال ذلك شاعرنا الكبير، الرمز الوطني والمناضل مظفر النواب، رحمه الله. ولو تصفّحنا ديوانه البكر، وربما الوحيد الذي طبعه بنفسه، لوجدنا أن غالبية القصائد المنشورة فيه تُحال إلى المدرسة الكلاسيكية. ولا ننسى الشاعر الراحل شاكر السماوي، والشاعر الراحل عزيز الفرح"، وكذلك الشاعر الراحل عريان السيد خلف، الذي نادراً ما كان يكتب القصيدة الحديثة. وأكّز القول إن التجديد في الشعر لا يعني تغيير مُط بناء القصيدة الشعبية فحسب، بل يسّ متن القصيدة أيضاً، من خلال تنوّع صورها التنويرية، وغزارة

فضاء شعبي

تقديم الأفكار والعواطف في نص النواب

عنوان السلمان

يُمَيّز الخطاب الشعري عند النواب تقديمُ الأفكار والعواطف من خلال توظيفه أشكالاً تعبيرية قادرة على الإيحاء والتأثير. وتأتي الصورة الشعرية في مقدمة هذه الأشكال، كونها "الوسيلة الفنية لنقل التجربة الشعرية التي هي التفكير بالصور". "شلون ما سَكْتُ بنفسي تلنفت للماضي تبجي تحط على الحايط حلمها هي تحجي وحايط الأيام يحجي وأنه صافن مثل المحجّر على الريح ارتجيت لا تمت إنت... ولا انه احتيتيت". يزاوج النص بين التعبير والتجريد، موظفًا لغةً إيحائيةً الألفاظ، تعكس غايةً تنحصر بين (المرأة والنافذة)، أي بين (الإحالة إلى الخارج (النافذة) والإحالة إلى الذات (المرأة)). ومن هنا، يصطنع النواب لنصه حضورًا ديناميكيًا من خلال صياغة مستويات نفسية وتركيبية تكشف عن قدرة الشاعر على تحويل اليومي والمألوف والعادي إلى قيم جمالية عالية تلامس الروح، من خلال اعتنائه بلغته اليومية وانتقائه الألفاظ الموحية، ليضفي لمسة جمالية وفنية على رؤيته الشعرية. فضلًا عن ذلك، ظل النص محتضنًا المكان، بوصفه البؤرة الثقافية المضافة التي تتشكل من خلالها الذاكرة، الكاشفة عن تفرّد تجربة الشاعر ومكانتها البالغة الخصوصية، التي حققتها بانتماثلها إلى الحياة القائمة على التضادات، كما في قوله: (مت/احتيتيت)، ومزجها جماليًا بين حيوية انتماثلها إلى دفق الحياة وسيرورتها، وبين تلك التفاصيل التي يغتني بها نهر الحياة، وتشكل، في الوقت ذاته، قوام الوجود الإنساني اليومي. "أچن الأيام ماتت غلظتك يا بچنت كلشي..... او ما دريت". ومن كل هذا، نستخلص أن تجربة النواب الشعرية اضطلعت بتمثيلات اجتماعية وبيئية مهمة، عبّر عنها الشاعر بصور متنوعة أسهمت، بشكل أو بآخر، في بلورة جزء مهم من تجربته الشعرية، التي تعجّ بملامح موضوعية متعددة وأهاط صورية (حسية/ذهنية/ رمزية)، شكّلت آليات متعددة، كالتجسيد والتشخيص والتشبيه والرميز والوصف وتبادل المدركات والمفارقة والمعادل الموضوعي.

إضافةً إلى ذلك، وظّف الشاعر عناصر الدراما في البناء النصي القائم على الشخصيات والزمان والمكان والأحداث، للتعبير عن الهموم النفسية والاجتماعية. وهذا يعني أن الشاعر يمتلك القدرة على التفاعل داخل النص الشعري مع العناصر الدرامية التي يوظفها لخدمة الرؤية التي تتوافق مع البناء النصي وإبراز هويته الإبداعية. فضلًا عن ذلك، يميّز نصّه بقدرته على ضخّ الفكرة وتكتيف المعنى من خلال اختيار الألفاظ الموحية والعبارات الصورية الجاذبة. فائدة

وُلد مظفر النواب في الكاظمية ببغداد عام ١٩٣٤م، من عائلة أرسقراطية، لكنه انحاز منذ نشأته إلى الفلاحين والطبقات الفقيرة والمتوسطة، وآمن بالمساواة، وكان راديكاليًا في اشتراكيته. فائدة

عارض مظفر النواب أغلب الأنظمة السياسية العراقية، وتعرّض للاعتقال والتعذيب، وقضى حياته منفيًا، حيث مُنِع من دخول بلدان عربية، وحُظِر تداول نتاجاته. لكن الناس كانوا يهرّبون شعره. فائدة

رحل مظفر النواب في ٢٠ أيار عام ٢٠٢٢، في الشارقة بالإمارات، ثم نُقل جثمانه ليدفن في العراق، البلد الذي عاش منفيًا خارجه جُل حياته، ومعتقلًا وهاربًا في أراضيه.

الأرق

كامل الركابي



جواد الدراجي

رجعته وشيبنه ... بذمة المسافات وهويه للتعب ..... راحات الاجدام بحايط من وهم .. تتوجه السنين وتعكرنه اسف ..... بجاتاف الايام نذكر من مشيبنه .. شراعته الحيل ولطاري العشگ .. بضمنه الابهام تعال وشوفنه شردينه بس حيف بعيون الشماته ..... و شقة اللام فلا واحد تلگانه .... بحضن حار ولا بينه غلاة ..... وبعد نسام عمر ضاع وتسرب. حسبة ارمال من چف الزمان .... الضبيعه اوهام انطفه وما ظل ابد بعيونه الشوف ويا حايط ظلام ... يود تصاویر ؟ اجينه أشجار .. محنية عمر حيف وباجر .... جان ... طلاکه مناشیر

المواسم بارده .... وتتدفه بالطاح وقصابنده حطب ... تلهي التناثر على وجوه المرآئي احلامنه دموع وعلى ضفافه الندم ..حطنه نواعیر بوکتها اتعلمينه وصحنه الف صوت ییوسف لا تأمن ..... کل درب بیر ولگينه العمر .... بیردر .... للاوهام

نَدَه يعبوني غمرها ومأمت من شفتهم ضايعين الصبح بدروب المحله آنا من مِحي خفت وين اضم النسمه وين اخبي الشجره وين اودي النخله وين وين اوديني وصفينه اربعتنه بليله غزبنه الأرق ومشردين!



جنازة شمس

وساهديت الناس تصلبني قصيدة وتغني بيته جروحها الما تنستر ساهديت الناس تحجي بهور چفي ومكاتب التتن ضاعت بدخانك وما حچتني ! ساهديت تسافر بجنطة غربتي وتبجي يم نبضي قوافي .. بس ما بچتني آخ مني.. من لگيت مرابتك تعكس ضواي وطاح كل عمري بجرف حزنك هداية ساهديت جروح گلي تلوگ لك ساهديت الناس تقراري نذر وطوف بيه بلا وعي وبلا حرز ساهديت الوجع يكتبني

ويحجي سري لكل عطش مر بالجزيرة ساهديت تفرع بشيب الشعر وتصيح بسمي وما لذهني! باجر من أنام بطين صبري يضح صوتي بضجت الوادم بس يظل دم القصيدة.. ومن أموت.. أصعد وييدي عراق، وخَبْزة، وهلاهل ويسألوني: أنت ذاك الضيّع سنبينه بقصيدة؟ أنت ذاك المات من ثُكل الحزن؟ لو أنت "شاعر"؟

يفغسل بـ ماي الجرح طين العمر الليل يشرب من تعبته وعاف حزني والشوارع شربت وجوه المشوا ما واعدتني! وأنت تدري.. من بيس صبري بمحطّات العمر گلت أحصَل فيني يشبهك وأنت تدري.. كلها لاگتني قمصان وغرب وأنت مرت لبردي ديرة وكلها صاغتني حجي مبلل دمع والعشگ جذبة فقيرة.. من لگيت الموت لذة بعين شمسي ونهد صبري وأحبك .. ساهديتك حلم مر

من عتك لوني بمراية خوفكم طحت وعفتني وعلمتني شلون أسافر بالقصيدة بلاية سچه ولا عذر تشوف طيف الريل يركض بالضمایر ويعتلك بيه الصبر تشوف غنوة ياس تاخذنه لـ حمد وتضع سكته بشال طولك والعمر وأنت تدري.. وعلمتني .. شلون أضم جرحك قميص ومن مِر طاريك أبجي تشوف خلگ نواب يتوضي بوجعنه وبالولاية يفيض دم الشعر سكران مظفر تشوف صويحب يرد من المنافي

ضیاع في هوية من الطين وقصيدة

زين العابدين حميد

كل محطات الدواع تلملم بروحي وتذبني وكل جرح شلته بظلامي لضيك گمر و شياچک شبگتي، يا حبيبي آخ مني.. وأنه خايف لا تفيض عيوني سكته وتحفر بنص وجهي غربة! وأنه خايف يلفت جرحي عليه ويستغلني وشفتني..



